

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٥٣**

الاثنين، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيدة هيلي | (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد نيبينزيا |
| | إثيوبيا | السيد أمدي |
| | بولندا | السيدة فرونيتسكا |
| | بوليفيا (دولة – متعددة القوميات) | السيدة كوردوبا سوريا |
| | بيرو | السيد ميثا–كوادرا |
| | السويد | السيد سكوغ |
| | الصين | السيد ما جاوتشو |
| | غينيا الاستوائية | السيد مدونغ مبا |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | كازاخستان | السيد عمروف |
| | كوت ديفوار | السيد أدوم |
| | الكويت | السيد العتيبي |
| | هولندا | السيد فان أوستيروم |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة بيرس |

## جدول الأعمال

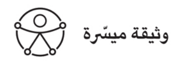
عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية



1828746 (A)





*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.*

## إقرار جدول الأعمال

*أقر جدول الأعمال.*

## عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي اليابان وجمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

**السيدة ديكارلو** (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد حدثت عدة تطورات إيجابية تتعلق بالأسلحة النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الأشهر الأخيرة. ففي ٢٠ نيسان/أبريل، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن وقف فوري لتجارب التفجيرات النووية واختبارات الطيران لقذائف تسيارية معينة طويلة المدى.

وفي ٢٤ أيار/مايو، أفادت تقارير أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قامت بتفكيك موقع التجارب النووية بونغي – ري. كما أفادت تقارير بتفكيك الهياكل الأساسية المتصلة بالقذائف في منصة اختبار القذائف إيها – ري في أيار/مايو ومحطة إطلاق السواتل في سوهاي في تموز/يوليه. بيد أنه لم تتم دعوة الخبراء الدوليين لحضور أي من هذه الأنشطة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك دلائل على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحتفظ بأسلحتها النووية وبرامج قذائفها التسيارية وتقوم بتطويرها. ولا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قادرة على الدخول إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتحقق من صحة إعلانات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واكتمالها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها. وتواصل الوكالة رصد التطورات عن طريق الصور الساتلية المتاحة تجاريا حيثما أمكن. وفي تقريره الدوري إلى مجلس محافظي الوكالة والمؤتمر العام المقدم في ٢٠ آب/أغسطس، أفاد المدير العام للوكالة أن الوكالة قد لاحظت توقيعات تتسق مع استمرار تشغيل مفاعل إنتاج البلوتونيوم، ومختبر المواد الكيميائية الإشعاعية، ومرفق تخصيب اليورانيوم المزعوم في يونغبيون.

وقد رحب الأمين العام بالالتزام الذي تعهد به السيد كيم جونغ أون رئيس لجنة شؤون الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٥ أيلول/سبتمبر بتحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

ومن المأمول أن تسهم التطورات الإيجابية التي شهدناها، إلى جانب مؤتمري القمة الهامين بين زعيمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وبين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، على التوالي، في إيجاد مناخ يفضي إلى النهوض بتحقيق سلام مستدام ونزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق منه في شبه الجزيرة الكورية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وساعدت وحدة مجلس الأمن على تهيئة الفرصة للمشاركة دبلوماسيا. فقبل عام، كانت شبه الجزيرة الكورية هي المسألة الأشد توترا وخطورة فيما يتعلق بالسلام والأمن في العالم واليوم، تم إحراز تقدم في بناء الثقة، والحد من التوترات العسكرية، وفتح قنوات اتصال أو إعادة فتحها. وأنشئت مؤسسة من أجل إحراز تقدم ملموس بشأن القضايا الجوهرية.

ونشجع جميع الدول الأعضاء على دعم الطرفين في جهودهما الدبلوماسية، وضمان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد طلب مني تقديم إحاطة إعلامية اليوم بشأن قيادة الأمم المتحدة، التي يشار إليها أيضا باسم القيادة الموحدة. لقد أوصى قرار مجلس الأمن ٨٤ (١٩٥٠)، الصادر بتاريخ ٧ تموز/يوليه ١٩٥٠، أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء التي توفر قوات عسكرية وغيرها من أشكال المساعدة إلى جمهورية كوريا

”جعل هذه القوات والمساعدات الأخرى متاحة لقيادة موحدة خاضعة للولايات المتحدة الأمريكية“

وطلبت إلى الولايات المتحدة تعيين قائد لهذه القوات. كما أذن القرار نفسه للقيادة الموحدة حسب تقديرها باستخدام علم الأمم المتحدة في سياق عملياتها مع أعلام مختلف الدول المشاركة.

وفي تقريرها الأول إلى مجلس الأمن عن تشغيل القيادة، أبلغت الولايات المتحدة المجلس بأنه في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٥٠ أنشئت القيادة الموحدة، واستخدم مجلس الأمن للمرة الأولى اسم ”قيادة الأمم المتحدة“ في القرار ٨٨ (١٩٥٠)، الصادر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠. وعلى الرغم من اسمها، فإن قيادة الأمم المتحدة ليست عملية أو هيئة تابعة للأمم المتحدة، ولا تندرج تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها. علاوة على ذلك، لم تنشأ بوصفها هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن ولا تمول من ميزانية الأمم المتحدة. وعلى هذا النحو، لا توجد خطوط تسلسل إداري بين قيادة الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة.

وسيناقش الأمين العام، خلال الأسبوع الرفيع المستوى المقبل للجمعية العامة، الكيفية التي يمكن بها أن يواصل هو ومنظومة الأمم المتحدة دعم الطرفين والكيفية التي يمكن بها اتخاذ خطوات نحو تحقيق السلام المستدام، والأمن، ونزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق من شبه الجزيرة الكورية، وفقا لقرارات مجلس الأمن. ويأمل أن يزيد مؤتمر القمة بين الكوريتين، الذي سيبدأ في غضون بضع ساعات، فضلا عن مؤتمر القمة المقرر بين قادة الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من الإسهام في هذه العملية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

يرتهن فشل أو نجاح الجزاءات الدولية على الفرق بين الأقوال والأفعال. وتظل الجزاءات مجرد كلمات تسطر على ورقة ما لم يتم إنفاذها على نحو فعال. وقد بادرت روسيا بالدعوة إلى عقد جلسة اليوم لمناقشة تنفيذ الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية. ثم غير ممثلوها رأيهم. ولكننا رأينا أن المسألة من الأهمية بمكان لنطرحها ونعقد جلسة إحاطة إعلامية بشأنها. وترحب الولايات المتحدة بالفرصة للنظر في الفرق بين الأقوال والأفعال. ونرحب بفرصة معرفة ما إن كانت جهود مجلس الأمن الرامية إلى القضاء على برامج كوريا الشمالية النووية وبرامجها للقذائف التسيارية يلتزم بها وتنفذ، وإن لم يكن الأمر كذلك فلماذا.

إن التدابير التي اتخذناها في العام الماضي أمر ينبغي للمجلس الأمن أن يفتخر به. لقد حققنا وحدة تاريخية بتنفيذ جزاءات تاريخية. وقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع ثلاث مجموعات رئيسية من الجزاءات، مشكلا بذلك أحد أكثر نظم الجزاءات صرامة في التاريخ. ونفذنا معا جزاءات ضد العشرات من الأفراد والكيانات في كوريا الشمالية التي تدعم برامج النظام النووية وبرامج القذائف التسيارية. وتعهدنا جميعا بفرض حظر على صادرات كوريا الشمالية و ٣٠ في المائة من وارداتها. ووعدنا جميعا بالتمسك بطرد جميع عمال كوريا الشمالية في

الخارج ووقف جميع المشاريع المشتركة. ودعمنا فرض قيود على واردات كوريا الشمالية من النفط والمنتجات النفطية المكررة بحد ٥٠٠ ٠٠٠ برميل سنويا وحظر تام على تصدير الفحم من كوريا الشمالية. ووعدنا جميعا بطرد جميع ممثلي كوريا الشمالية الماليين في الخارج. واتفقنا على أن كوريا الشمالية يجب ألا تتمكن من الحصول على المواد ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، واتفقنا جميعا على وقف التعاون العلمي الدولي مع كوريا الشمالية. ووُضعت تلك الجزاءات لسبب محدد – وهو إيقاف التمويل والمواد اللازمة لبرامج كوريا الشمالية النووية وبرامج القذائف التسيارية – لأننا نعلم أن الإيرادات النقدية التي تدخل إلى كوريا الشمالية تستخدم في بناء برامجها للأسلحة لا لمساعدة شعب كوريا الشمالية.

إن المحادثات الصعبة والحساسة للغاية مع كوريا الشمالية لا تزال جارية. وقد أفضى مؤتمر القمة بين ترامب وكيم إلى المضي في الطريق المؤدي إلي استكمال نزع السلاح النووي. غير أننا لم نصل بعد إلى ذلك، وإلى أن يتحقق ذلك، يجب ألا نخفف من الجزاءات العالمية القوية المفروضة.

ومن المهم الإشارة إلى أن روسيا، شأنها شأن باقي أعضاء مجلس الأمن، صوتت تأييدا لجميع الجزاءات التي ذكرتها للتو. وبالرغم من ذلك، ورغم أننا لم نقترب بعد من تحقيق نزع السلاح النووي، فإن روسيا تطلب الآن تخفيف الجزاءات. لقد طلبت روسيا في الأصل عقد جلسة اليوم لأغراض انتقاد الولايات المتحدة لعرقلتها مشاريع السكك الحديدية التي ترغب في تنفيذها مع كوريا الشمالية. وكانت روسيا تخطط لأن تطلب من مجلس الأمن الشروع في رفع الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية لتتابع تنفيذ مشروعها بما يحقق منافعها الاقتصادية. والسؤال الذي يجب أن نوجهه هو: لماذا؟ لماذا بعد التصويت تأييدا لفرض الجزاءات في ١١ مرة تتراجع روسيا الآن عن تأييدها؟ نعرف الإجابة. لأن روسيا ما فتئت تغش وقد ضُبطت متلبسة.

وبالرغم من تأييد روسيا المتكرر للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، ما برحت تعمل بنشاط من أجل تقويض إنفاذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على كوريا الشمالية. وانتهاكها لنظام الجزاءات ليس حالة منعزلة. بل إنه ممنهج. فروسيا لم تغض الطرف فحسب بينما يشارك مواطنوها وكياناتها في الأنشطة المحظورة صراحة بموجب جزاءات الأمم المتحدة؛ بل إن روسيا تشارك في حملة متسقة في مجلس الأمن للتستر على انتهاكات الجزاءات، سواء ارتكبت من جانب روسيا أو من مواطني الدول الأخرى. ولدى الولايات المتحدة أدلة دامغة على الانتهاكات الروسية المستمرة والواسعة النطاق، وهو ما يجب أن يشعر جميع الأعضاء الحاليين والسابقين في مجلس الأمن بالإهانة منه وأي من يعرف مدى صعوبة تأييد فرض تلك الجزاءات. بل يجب أن يشكل ذلك إهانة لكل بلد شعر بالخطر المحدق بسبب الأسلحة النووية لكوريا الشمالية.

ومن بين السبل الرئيسية التي تغش بها كوريا الشمالية، عمليات الشحن العابر للمواد المحظورة، خاصة النفط، وولكن أيضا الفحم والسلع الأخرى بشكل متزايد. وللتهرب من إجراءات التفتيش في الموانئ، تجتمع ناقلات النفط في أعالي البحار. ويستخدم الكوريون الشماليون الخراطيم لنقل المنتجات النفطية المكررة إلى سفنهم ليعودوا بها إلى بلدهم. وكثير من الناقلات على استعداد لنقل النفط لتحقيق مكسب سريع. وتم تصوير إحدى السفن الروسية – Patriot – متلبسة بنقل المنتجات النفطية المكررة في نيسان/أبريل من هذا العام إلى سفينة تسيطر عليها كوريا الشمالية مدرجة على قائمة الأمم المتحدة. وساعدت تلك السفينة الكوريين الشماليين في التهرب من الجزاءات من خلال السماح لهم بالحصول على النفط في أعالي البحار دون الاضطرار إلى الرسو في الميناء، حيث كانت

السفينة التابعة لكوريا الشمالية تخضع لحظر الدخول إلى الموانئ العالمية.

ومع حلفائنا وشركائنا، لدى الولايات المتحدة الكثير من الأدلة على المزيد من السفن التي كشفنا ضلوعها في نقل النفط بصورة غير مشروعة عن طريق الشحن العابر. ففي هذا العام، تتبعت الولايات المتحدة ١٤٨ حالة على الأقل لحالات توصيل ناقلات النفط للمنتجات النفطية المكررة التي تم الحصول عليها بطرق غير قانونية عن طريق الشحن العابر. ونقدر أن كوريا الشمالية قد حصلت على أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ برميل على الأقل من المنتجات النفطية المكررة في الأشهر الثمانية الأولى من العام. ويشكل ذلك ١٦٠ في المائة من الحد الأقصى السنوي لعام ٢٠١٨ الذي يصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ برميل. وفي الواقع، نعتقد أنها حصلت على أربع أمثال الحصة السنوية في الأشهر الثمانية الأولى من العام.

لقد قدمنا الأدلة على تلك الانتهاكات إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) التي تتابع تنفيذ الجزاءات، ولكن روسيا منعت اللجنة من إعلان أن كوريا الشمالية قد تجاوزت حصتها من النفط. واليوم، تواصل كوريا الشمالية بصورة غير قانونية شراء المنتجات النفطية المكررة بمساعدة روسيا. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فحينما سعينا إلى إدراج الأمم المتحدة لـ Patriot وغيرها من السفن التابعة لكوريا الشمالية وروسيا والسفن التي تحمل أعلام البلدان الأخرى التي تبين أنها تنقل النفط بطريقة غير قانونية، واصلت روسيا عرقلة عمليات تحديد تلك السفن في لجنة الجزاءات.

ولا تساعد روسيا في التهرب من تنفيذ الجزاءات في أعالي البحار فحسب. فحينما اغتالت كوريا الشمالية كيم جونغ – نام باستخدام عامل VX، وهو غاز قاتل مؤثر على الأعصاب، تحركت الولايات المتحدة لتعزيز رقابة الأمم المتحدة على تدفق تكنولوجيا الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لكوريا الشمالية. ووافقت روسيا معنا على ذلك في مجلس الأمن، لكنها دارت ومنعت مرة أخرى لجنة الجزاءات من تحديث قائمة جزاءاتها التي تعود لـ ١٢ عاما، وهو أمر بالغ الأهمية في منع تدفق المواد الخطيرة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل إلى كوريا الشمالية. وعندما بدأت كوريا الشمالية في تطوير القذائف التسيارية العابرة للقارات لاستهداف الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية، حاولنا أن نوقف ذلك، حتى حينما تعلق الأمر بمنع كوريا الشمالية من الحصول على وسائل إيصال الأسلحة النووية، قاوم الروس إنفاذ الجزاءات.

والقائمة تطول. فقد وافقت روسيا مع بقية أعضاء المجلس قبل عام واحد على فرض جزاءات على عميل لكوريا الشمالية يعمل في موسكو كان يجمع الأموال لبرامج الأسلحة، ولكنها لم تطرد ذلك العميل. وعندما حان وقت اتخاذ إجراء، لم تكافح روسيا فحسب للسماح للعميل بالبقاء في البلد، بل كافحت من أجل استعادته لحسابه المصرفي في موسكو. لماذا؟ لتمويل عملياته غير القانونية في روسيا في انتهاك للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة؟ تعمل روسيا على نحو تدريجي وعبر كافة الجزاءات وفي كل وقت، على نطاق المنظومة لتقويض نظام الجزاءات.

وفي الشهر الماضي، قدم فريق الخبراء المستقل المعني بتنفيذ الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية تقريره نصف السنوي إلى لجنة الجزاءات. وتضمن التقرير أدلة على الانتهاكات الروسية المتعددة للجزاءات. لقد رأينا التقرير وقرأناه، ولكن عندما قدم الفريق التقرير إلى مجلس الأمن الأسبوع الماضي، لاحظنا أمرا يبعث على بالغ القلق.

إن الدليل على الانتهاكات الروسية الذي وردت تفاصيله في التقرير السابق مفقود. فقد شُطب من الجزء المفتوح من التقرير. ويبدو أن روسيا قد هددت بالحؤول دون إصدار التقرير ما لم يتم الاستجابة لمطالبتها بإخفاء الدليل على انتهاكاتها. ونأسف جدا لأن الفريق قد وافق على ذلك. لقد كان التدخل

الروسي صارخا لدرجة أنه لم يكن أمام الولايات المتحدة من خيار سوى أن منع نشر التقرير المُشوّه.

تمثل عملية إعداد التقارير من جانب فريق خبراء الأمم المتحدة هي أهم أداة لضمان تنفيذ الجزاءات بصورة كاملة وفعالة. فهي تزود مجلس الأمن والعالم بوسيلة نزيهة ومستقلة لضمان المساءلة عن الانتهاكات، وتحذير أي جهة تنوي انتهاك الجزاءات في المستقبل.

لقد شهدنا من قبل الميل الروسي إلى قتل الرسل الذين ينقلون الحقائق المزعجة. لم يعجبهم الأمر عندما استنتجت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أن عميل روسيا، نظام الأسد، قد استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه في سورية، ولذلك قضوا على الآلية. الآن، نجحت روسيا في تشويه سمعة عملية إعداد التقارير من جانب فريق الأمم المتحدة المستقل لأنه صرح بانتهاكاتها. إن الفساد الروسي يشبه الفيروس. فهو يعوق قدرتنا على تحقيق نزع السلاح النووي الكامل في كوريا الشمالية. وقد تفشى الآن ليصل إلى عملية إعداد التقارير المتعلقة بالجزاءات. إذا لم نتوخ الحذر، فسيصل المرض إلى نزاهة وفعالية مجلس الأمن ذاته.

أخيرا، فلننظر في سبب تركيز روسيا على بناء سكة حديدية مع كوريا الشمالية – التركيز منصب لدرجة أنها ستقول لنا اليوم إنه ينبغي رفع الجزاءات. لا تملك المنطقة في أقصى شرق روسيا سوى القليل من الفرص الاقتصادية، لكن الفحم يمثل أحدها. ولم يكن من السهل تصدير الفحم بدون ميناء مياه دافئة. ولذلك يؤجر الروس ميناء راسون لكوريا الشمالية. لقد ضخت الكثير من الأموال في بناء ذلك الميناء. كنا نعرف أنه مهم لروسيا، لذلك استثنيناه خمس مرات منذ عام ٢٠١٦.

ولكن ذلك لم يكن كافيا بالنسبة لروسيا. إنها تريد تخفيف الجزاءات كي يتسنى لها ربط خط سكتها الحديدية عبر سيبيريا مع كوريا الشمالية كي تصل في نهاية المطاف إلى ميناء عالمي في كوريا الجنوبية. وتكمن المشكلة في أنه لم يحن الوقت بعد للتخفيف من الضغط على كوريا الشمالية – مهما كان الأمر مربحا بالنسبة لروسيا. وكما اتفقنا جميعا، سيحين ذلك الوقت مع نزع السلاح النووي، وليس قبله. الآن هو التوقيت الخاطئ للتنازل عن كل العمل الجيد الذي قمنا به في مجلس الأمن. الآن هو التوقيت الخاطئ للتخفيف من ضغط الجزاءات المفروضة على نظام كوريا الشمالية من خلال رفع الجزاءات، ولن يكون أبدا الوقت المناسب للسماح بمرور الغش دون عقاب. ففي كل مرة يتجاهل مجلس الأمن انتهاكات الجزاءات، وفي كل مرة نسمح للروس بدفن الأدلة على الانتهاكات، فإننا نزيل حوافز بيونغ يانغ على إنهاء برنامجها النووي.

ويترك الدليل الذي قدمناه اليوم روسيا أمام خيار؛ إنه خيار ثنائي – إما أنها ترغب في أن تنجح الجزاءات أو لا، وإما أن تحرم حكومة بيونغ يانغ من وسائل تمويل الأسلحة النووية غير القانونية أو لا. وللأسف، أعتقد أننا نعرف الإجابة على هذين السؤالين. وأيا كان الأمر، لم يعد من الممكن لمجلس الأمن تجاهل تصرفات روسيا. يجب على روسيا أن توقف انتهاكاتها للجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية. ويجب أن تنهي جهودها الحثيثة لدفن الدليل على انتهاكات الجزاءات.

يمثل نزع السلاح النووي الكامل والنهائي والمُتحقق منه في كوريا الشمالية الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي. والدليل لا يتيح لنا المجال لقبول كلمة روسيا بأنها تتشاطر هذا الهدف. ويجب على روسيا أن تبرهن الآن بالأفعال على أنها تتشاطر هدفنا في كوريا الشمالية. إن الولايات المتحدة تدعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى الانضمام إلينا في المطالبة بأن يقدم فريق الخبراء تقرير الأصلي إلى مجلس الأمن. وينبغي لكل عضو في المجلس أن يسجل رسميا هذا الطلب. إن نزاهة الأمم المتحدة ونهجنا الموحد تجاه كوريا الشمالية يمران في منعطف خطر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

**السيد سكوغ** (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية هذا الصباح، وأود أن أقول إنني سعيد جدا لرؤية زميلينا ممثلي جمهورية كوريا واليابان حول الطاولة.

إن للحالة في شبه الجزيرة الكورية آثارا خطيرة على السلام والأمن الدوليين. وما برحت وحدة الهدف فيما بين أعضاء المجلس في معالجة الحالة حاسمة للتقدم المحرز حتى الآن. وستكتسي الوحدة في نهجنا أهمية بالغة في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية. يجب على مجلس الأمن أن يقف بنفس الوحدة في تنفيذ القرارات التي اتخذناها.

أود أن أثير ثلاث نقاط موجزة بشأن الجزاءات، والجهود الدبلوماسية والحالة الإنسانية.

أولا، يجب أن ننفذ الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية بشكل فعال ونتمسك بها إلى أن يتم الوفاء بمتطلبات القرارات تماما. ويساورنا قلق بالغ أن نرى استمرار الانتهاكات الواسعة النطاق لنظام الجزاءات في طائفة من المجالات، بما في ذلك صادرات الأسلحة والنفط والتجارة والمعاملات المالية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها لكفالة تنفيذها الكامل. وعملنا بنشاط في الاتحاد الأوروبي للتأكد من أن جميع البلدان لديها ما يلزم من التوجيه والقدرات. إننا نشيد بالعمل الشامل الذي تقوم به هولندا وبالجهود الدؤوبة التي يبذلها زميلنا العزيز، كاريل فان أوستيروم، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

كما ينبغي الإقرار بالعمل المهم الذي يقوم به ل فريق الخبراء، ونشدد على ضرورة احترام استقلاله وحياده. ومن غير المقبول مطلقا أن تتدخل الدول الأعضاء في عمل فريق الخبراء، سعيا إلى التأثير على نتائجه واستنتاجات. ويهدد ذلك بتقويض خطير لنزاهة عملية إعداد فريق الأمم المتحدة المستقل للتقارير. وينبغي معالجة أي اختلافات في الاستخدام من خلال مناقشات بناءة في إطار لجنة الجزاءات.

ثانيا، ينبعي الإقرار بالجهود الدبلوماسية والحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي، ودعم ذلك. نرحب باستمرار التقدم المحرز في الحوار بين الكوريتين ومؤتمر القمة القادم غدا. كما تشكل عملية لم شمل أُسر الكوريتين خطوة إيجابية إلى الأمام، ونأمل أن تتم مواصلة هذه اللقاءات في القريب العاجل. كان مؤتمر القمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعقود بسنغافورة في حزيران/يونيه حدثا هاما جدا.

ومن المهم الآن أن يعمل الطرفان على الحفاظ على الزخم واتخاذ الخطوات الإيجابية. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحول دون تأخير التزاماتها إلى تعهدات ملزمة قانونا. وسيمثل التوقيع والتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية خطوة هامة تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإثبات جديتها. ومن المهم أيضا أن تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور في وقت مبكر في التحقق من نزع السلاح النووي وعملية نزع السلاح. نرحب بكون أن الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم تلك الجهود الدبلوماسية. كما لا تزال هناك حاجة للدبلوماسية الخلاقة في الخطوات المقبلة.

وأخيرا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ما من شك في أن المسؤولية عن الحالة الإنسانية المتردية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقع على عاتق الحكومة. وفي الوقت نفسه، تتواصل الشواغل بشأن تقارير عن الآثار السلبية غير المباشرة للجزاءات المفروضة على إيصال المعونة الإنسانية وعلى قدرة المنظمات الإنسانية على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المنقذة للحياة.

يلزم تعزيز الجهود المبذولة لضمان التنفيذ الفعال للاستثناءات الإنسانية في قراراتنا.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن مسألة كوريا الشمالية التي تشغل مجلس الأمن لسنوات عديدة. أود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتها الإعلامية. أرحب أيضا بالممثلين الدائمين لجمهورية كوريا واليابان.

أود أن أبدي ثلاث ملاحظات اليوم بشأن السياق، والنهج الذي ينبغي أن نسترشد به، والهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية الشمالية،الذي ينبغي لنا جميعا أن نتوحد بشأنه.

لقد أسهمت التطورات التي حدثت في الأشهر الأخيرة في تخفيف التوترات.

إن تكثيف تبادل الآراء بين جميع الأطراف واستئناف الحوار بين الكوريتين خطوتان هامتان ومشجعتان. ولكن لنكن واضحين، إننا لا نزال ننتظر علامات الالتزام الملموس من جانب النظام الكوري الشمالي فيما يتعلق بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. لقد أخبرتنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشهر الماضي أن كوريا الشمالية تواصل برنامجها النووي. ومن المعروف استمرار بيونغ يانغ في انتهاكها للجزاءات على نطاق أوسع وبطريقة متزايدة التنوع والتطور، والتفافها عليها. ومن المعروف أيضا أن بيونغ يانغ تقوم بذلك عن طريق استغلال أوجه القصور في النظام والثغرات في الترتيبات التي تتخذها بعض الدول، وفي بعض الحالات، غياب الإرادة لديها. والمسألة ليست مجرد جزاءات في مجال النفط، فجميع الجزاءات مشمولة، من الفحم إلى القطاع المالي.

وقد أكد لنا تقرير فريق الخبراء (S/2018/171، المرفق)، الذي استطعنا النظر فيه في اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ذلك مرة أخرى. ويشير التقرير أيضا إلى أن بيونغ يانغ تتابع برامجها النووية وتلك الخاصة بالقذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات المجلس. وتبين لنا تلك الملاحظة بأنه لا يزال هناك طريق طويل يجب أن نقطعه ويجب علينا أن نظل يقظين بشكل جماعي إلى أعلى درجة. ولهذا السبب، يجب أن تستمر الدعوة إلى الوحدة والعزيمة التي أرشدتنا حتى الآن، أكثر من أي وقت مضى. ويتعين أن ينطوي هذا الشرط على ثلاثة مجالات تركيز بوجه خاص.

أولا، نحن بحاجة إلى التنفيذ الصارم والكامل والمتزامن للجزاءات. ونعتقد أن هذا التنفيذ أكثر أهمية من أي وقت مضى للحفاظ على نفوذنا الذي لا غنى عنه على بيونغ يانغ فيما يتعلق بالمفاوضات الجادة بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة. هذه هي الاستراتيجية التي حددناها معا، ويجب على كل واحد منا الالتزام بها بدقة. إن الجزاءات ليست قائمة انتقائية يمكن للجميع الاختيار منها حسب ما يشتهونه ويفضلونه.

وبالانتقال إلى مجال التركيز الثاني، فإننا بحاجة إلى رصد دقيق للإجراءات التي اتخذتها كوريا الشمالية من خلال اللجنة والخبراء الذين يدعمونها. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد لهم وللرئاسة الهولندية للجنة دعمنا الكامل. وتعتبر اللجنة وفريق الخبراء المقابل أكثر الوسائل فعالية لتوفير معلومات محايدة وتشجيع جميع الدول على الامتثال الصارم لالتزاماتها. كما تعتبر تقاريرهم المتاحة للجمهور، أداة أساسية للتحقق من تنفيذ الجزاءات وردع أي شخص، بما في ذلك كوريا الشمالية، عن المشاركة في أنشطة من شأنها تقويض نظام الجزاءات.

وفي هذا الصدد، تأسف فرنسا لعرقلة إصدار أحدث تقرير للفريق. ومن الضروري نشر تقارير فريق الخبراء بدون تدخل. ولنكن واضحين. لا يتم قياس الكفاءة المهنية ونوعية عمل

الخبراء من خلال ارتياحنا لمحتواها ولا عن طريق النظر في آرائنا. إن استقلالية ونزاهة أفرقة الخبراء هما الدعامتان الأساسيتان لنُظم الجزاءات، ولا مجال لتغييرهما أو التلاعب بهما. وأود أن أؤكد هنا يقظة فرنسا الشديدة ومعارضتها لأي محاولة للتلاعب.

وانتقالا إلى مجال التركيز الثالث، يجب أن نكون مستعدين لتشديد الجزاءات إذا لزم الأمر. وهي لا تزال أفضل أداة متاحة لدينا للاستمرار في الضغط اللازم وتوجيه إشارة تصميم من جانب النظام. ولذلك، فإننا ندعم بالكامل جهود الولايات المتحدة في هذا الصدد.

في الختام، يجب أن تستمر مناقشات نزع السلاح النووي بوضوح، ولكن بالتأكيد ليس على حساب تراجع جهودنا. والأمر متروك للنظام الكوري الشمالي لكي يبرهن من خلال إجراءات ملموسة على استعداده الصادق للالتزام بنزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق منه وعدم الرجوع عنه في شبه الجزيرة الكورية، والذي يجب أن يظل هدفنا المشترك، أكثر من أي وقت مضى. وتظل فرنسا ملتزمة بحزم مع شركائها في هذا الصدد، سواء هنا أو في إطار الاتحاد الأوروبي. وأدعو أعضاء المجلس إلى البقاء متحدين لتحقيق هذا الهدف الأساسي للسلم والأمن الدوليين. وآمل أن تساعدنا الجمعية العامة على التحرك في هذا الاتجاه معا في دورتها المقبلة.

**السيد ما تشاوشيو** (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتها الإعلامية.

لقد شهدت الحالة في شبه الجزيرة الكورية منذ بداية العام، بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها مختلف الأطراف المعنية، تغييرات إيجابية. فقد عادت قضية شبه الجزيرة إلى المسار الصحيح للتسوية من خلال الحوار والتشاور. واجتمع قادة الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يمثل خطوة حاسمة في اتجاه التسوية السياسية للمشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وتؤيد الصين الحوار والمشاورات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من أجل حل المسألة النووية في شبه الجزيرة وتود أن ترى كلا البلدين ينفذان كما يجب نتائج مؤتمر القمة الذي عقد في سنغافورة في مسعى مستمر للتوصل إلى حل سياسي لمسألة شبه الجزيرة الكورية.

وتؤيد الصين استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في الحوار والمشاركة وفي المضي قدما بالمصالحة والتعاون بطريقة مستدامة. ونأمل أن يجري مؤتمر القمة في بيونغ يانغ بين زعيمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا بسلاسة وأن يسفر عن تحقيق نتائج إيجابية. وتشيد الصين بالجهود الهامة التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة والحفاظ على السلام هناك. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف المعنية على تضافر الجهود لتوطيد زخم الحوار والتقارب في شبه الجزيرة الكورية، وتحريك عملية السلام في شبه الجزيرة معا قدما وتحقيق سلام واستقرار دائمين في المنطقة.

وبالنظر إلى تطور الأحداث من عدة جولات من تصاعد التوترات في شبه الجزيرة منذ عام ٢٠١٦ إلى سلسلة التغييرات الإيجابية في حالة شبه الجزيرة هذا العام، نستخلص ثلاثة دروس هامة من تلك التجربة لإرشادنا وتوجيهنا.

أولا، يتعين علينا أن نتمسك بهدف نزع السلاح النووي. إن جعل شبه الجزيرة خالية من الأسلحة النووية، يمثل الشرط الأساسي لتحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة واستقرارها وضرورة لحماية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وقد أظهرت التدابير التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثل وقف التجارب النووية والقذائف التسيارية وتفكيك مواقع التجارب النووية، إرادتها الحسنة للدفع باتجاه إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وبناء الثقة المتبادلة مع الأطراف ذات الصلة. وهذا مفيد للتسوية السياسية للقضية في شبه

الجزيرة الكورية. ونأمل أن تتحلى جميع الأطراف المعنية بالحكمة السياسية وأن تعمل معا بطريقة ملموسة على إقامة شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية.

ثانيا، يجب أن نثابر من أجل صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ومن بين المسائل المحورية فيما يخص مسألة شبه الجزيرة الكورية هي مسألة الأمن. ولا بد من معالجة الشواغل الأمنية المشروعة للأطراف المعنية بطريقة سليمة ومتوازنة من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة بشكل جدي. ولا يوجد حل عسكري لقضية شبه الجزيرة الكورية، والمواجهة هي طريق مسدود. ولن يجر اللجوء إلى القوة، سوى عواقب وخيمة على شبه الجزيرة الكورية، وسيساعد تعليق التدريبات العسكرية المشتركة التي تجريها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا على تخفيف حدة توتر الوضع في شبه الجزيرة الكورية.

والأمر متروك للأطراف المعنية لمواصلة اتخاذ القرارات الحصيفة.

ثالثا، يجب أن نسعى إلى حل القضايا من خلال الحوار والتشاور. فالتاريخ يبين لنا أن الحوار والتفاوض وسيلتان أساسيتان لتعزيز نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية ولصون السلام والاستقرار الإقليميين. إنالتقدم الإيجابي في الحوار وتبادل الآراء بين شمال شبه الجزيرة وجنوبها، واجتماع القمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يشهدان بوضوح على ضرورة الحوار والتشاور وفعاليتهما.

وقد ظلت الصين ملتزمة على الدوام بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وبصون السلام والاستقرار فيها وبتسوية المسائل من خلال الحوار والتشاور. وما زال ذلك الموقف ثابتا على الدوام، وسيستمر كذلك في المستقبل. وقد حافظت الصين، بوصفها جارة لصيقة لشبه الجزيرة، على تعاون وثيق وتنسيق مع الأطراف المعنية بطريقة مسؤولة، مع تعزيز محادثات السلام والعمل دون كلل لحل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية عن طريق التفاوض. وقد كان دورنا في ذلك الصدد بناء. وقد اقترحت الصين، في ضوء تطور الحالة في شبه الجزيرة، اتباع نهج المسار المزدوج ومبادرة التعليق مقابل التعليق. ويشير الأمر الأول إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالتوازي مع إنشاء آلية للسلام في شبه الجزيرة. وتتوخى مبادرة ”التعليق مقابل التعليق“ تعليق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنشطتها النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية وتعليق الولايات المتحدة وجمهورية كوريا المناورات العسكرية واسعة النطاق. وكذلك وضعت الصين والاتحاد الروسي خريطة طريق لحل مسألة شبه الجزيرة الكورية.

وفيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ظلت الصين تفي باستمرار وبشكل تام بالتزاماتها الدولية. وكلما اتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أصدرت السلطات الصينية المعنية إشعارا في الوقت المناسب من أجل تنفيذ التدابير ذات الصلة ميدانيا. وتقدم الصين تقريرا عن التنفيذ في الوقت المناسب، وفقا لأحكام القرار، وتبلغ بانتظام عن النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة المصدرة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وينبغي التذكير بأن الصين قد شاركت بنشاط في عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). فلن تسمح الصين على الإطلاق للمواطنين الصينيين أو المؤسسات الصينية بالمشاركة في أي نشاط يتعارض مع قرارات مجلس الأمن. وستتصدى الصين لأي عمل يتبين أنه يشكل انتهاكا لتلك القرارات والقوانين والأنظمة الصينية وفقا للقوانين واللوائح ذات الصلة. إن موقف الصين الجدي نحو تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتكلفة الكبيرة التي يتكبدها بلدنا واضحين للجميع. وقد أظهر الواقع أن نهج الصين ومبادرته المقترحين يمثلان الاتجاه الصحيح. فالنتائج كبيرة وتتماشى مع المصالح المشتركة لجميع الأطراف المعنية. وقد ظلت

الصين تسعى بشكل بناء إلى تعزيز نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. وستعمل الصين مع جميع الأطراف المعنية من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومن أجل شبه جزيرة كورية مستقرة ومزدهرة

إن الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية ذات شقين: فهناك فرصة تاريخية نادرة ولكن كذلك توجد تحديات. وينبغي للأطراف المعنية أن تبذل جهودا في المجالات التالية:

أولا، ينبغي لها السعي إلى تحقيق تقدم فيما يتعلق بالحوار والتفاوض. فينبغي لعملية نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وفقا للنهج المتسق والمنسق وكحل يشمل مجموعة عناصر، أن تربط باتساق وتنسق مع عملية إنشاء آلية للسلام من أجل تحقيق نتائج مبكرة في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، يجب المحافظة على الاتجاه الرئيسي المتمثل في السعي نحو إيجاد حل سياسي. ونأمل في أن تواصل الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحفاظ على زخم الحوار وأن تسويا خلافاتهما على النحو الواجب على أساس توافق الآراء الحالي، والتوصل إلى حلول وسط، تأخذ في الاعتبار شواغل كل منهما، ومواصلة تعزيز الثقة المتبادلة والمثابرة في عملية التفاوض إلى أن تؤتي ثمارها وتحقق السلام.

ثالثا، يجب علينا – من أجل التنفيذ الشامل والكامل لقرارات مجلس الأمن بالطريقة الصحيحة – ألا نعزز تدابير عدم الانتشار للنهوض بنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة فحسب، بل أن نعزز، كذلك، بنشاط النهج السياسي والدبلوماسي لحل القضية سلميا، مع تجنب الأثار الضارة على الحالة الإنسانية والاحتياجات المدنية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتقف الصين على استعداد لمواصلة تقديم الدعم والمساعدة اللازمين للأنشطة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتنص قرارات مجلس الأمن بوضوح على أنه ينبغي النظر في الحكم القابل للأخذ والرد، في ضوء التقدم المحرز بشأن نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن تتخذ الإجراءات ذات الصلة في الوقت المناسب. فذلك يتفق مع روح القرارات وييسر عملية نزع السلاح النووي.

وينبغي لمجلس الأمن، في السياق الحالي، أن يظل متحدا وأن يفي بمسؤولياته التاريخية وأن يسعى إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية ويحقق السلام والاستقرار الدائمين في شمال شرق آسيا. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع مختلف الأطراف المعنية داخل المجتمع الدولي ولمواصلة القيام بدور إيجابي وبناء من أجل شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية لصالح لسلم والاستقرار في شبه الجزيرة.

وأخيرا وليس آخرا، أشارت وكيلة الأمين العام، روزماري دي كارلو، في إحاطتها الإعلامية، إلى ما يعرف بقيادة الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد موقف الصين في ذلك الصدد. ترى الصين أن ما يسمى بقيادة الأمم المتحدة هو نتاج للحرب الباردة. واسمها لا يعكس الحقيقة. فهي ليست مشروعة وتعيد إلى الأذهان نغمات المواجهة العسكرية. إن ما يسمى بقيادة الأمم المتحدة أمر عفا عليه الزمن منذ أمد بعيد. وينبغي له ألا يصبح عقبة أمام المصالحة والتعاون بين الجنوب والشمال بشأن شبه الجزيرة الكورية.

**السيد العتيبي** (الكويت) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أتقدم بتعازينا القلبية لضحايا إعصار فلورنس. إن قلوبنا مع أسرهم وأحبائهم ومع كل الذين يعيشون بولايتي كارولينا وهم يصمدون أمام تلك العاصفة. وكذلك أتقدم بتعازينا القلبية إلى الصين والفلبين وأعرب عن تضامننا معهما،

(تكلم بالعربية)

الذين يتعرضون إلى عواصف مدمرة مماثلة، وهو ما يؤكد مخاطر ظاهرة تغير المناخ.

في البداية، نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة لمناقشة بند جدول الأعمال المعنون ”عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“. إن طلب عقد جلسة اليوم يعكس جهودكم المستمرة في مجال عدم الانتشار والتزامكم بالمضي قدما نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ونشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتها الإعلامية.

لطالما شكلت قضايا عدم الانتشار وأسلحة الدمار الشامل الخطر الأكبر على المسؤوليات الملقاة على عاتقنا نحو المحافظة على السلم والأمن الدوليين. فأمامنا تسعة أيام فقط للعودة مجددا إلى هذه القاعة لاجتماع رفيع المستوى لبحث مخاطر تلك الأسلحة على عالمنا اليوم، والنظر في تفعيل الأدوات الرئيسية المتاحة للأمم المتحدة في مجال الحد من تلك الأسلحة وضمان السلم والأمن الدوليين.

كانت الحالة في شبه الجزيرة الكورية، منذ بضعة أشهر، الأشد توترا وخطورة فيما يتعلق بالسلم والأمن. وكان يساورنا جميعا القلق إزاء خطر المواجهة العسكرية. غير أن تلك المخاوف بدأت تقل تدريجيا بعد مبادرات دبلوماسية صادقة أسفرت عن انعقاد اجتماعي قمة في غضون شهرين فقط. ونتطلع إلى نجاح اجتماع القمة بين الكوريتين الذي سيعقد غدا. إن ما نتج عن هذه الجهود من تفاهمات أيدتها دولة الكويت والمجتمع الدولي بأسره، بغية الوصول إلى الهدف المنشود المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإحلال السلام بين الكوريتين.

ومن المهم أيضا أن نؤكد على أن تلك المبادرات الدبلوماسية جاءت في ظل وجود سلسلة من القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن. وقد كان لتماسك المجلس ووحدته دور ريادي في إدانة كافة البرامج والأنشطة غير المشروعة لكوريا الشمالية، سواء كانت برامج نووية أو تلك المتعلقة بالقذائف التسيارية. ومن الأهمية بمكان أن يستمر مجلس الأمن موحدا وثابتا وحريصا على التنفيذ الكامل لجميع قراراته ذات الصلة.

لقد تابع وفد بلادي عن كثب المناقشات في لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) خلال الشهرين الماضيين. وأود أن أؤكد أولا على تقديرنا للجهود الكبيرة التي يبذلها زميلنا الممثل الدائم لهولندا، السفير كارل فان أوستيروم، رئيس اللجنة، والمهنية العالية التي يتمتع بها أعضاء بعثته أيضا. ونؤكد على تفهمنا لشواغل جميع الأطراف المعنية، إلا أن ما دار من نقاشات في تلك اللجنة خلال الأسبوعين الماضيين، وما آلت إليه الأمور بعد ذلك أمر مؤسف ويشكل مصدر قلق لدى وفد بلادي من إمكانية فقدان وحدة المجلس تجاه هذه القضية.

إننا ندعو جميع الأطراف إلى تجاوز خلافاتها والاضطلاع بمسؤولياتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن الالتزام بالنظام الداخلي والمحافظة على استقلالية التقارير الصادرة عن أفرقة الخبراء من المسائل التي تحكم عملنا في هذه المنظمة. فمن منطلق رئاستنا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، أعلم يقينا بوجود حاجة ماسة لتعديل الكثير من المسائل التي تؤثر على عمل المجلس. لكن، وإلى أن نتمكن من إجراء التعديلات التي من شأنها تحسين أداء وعمل المجلس، لا خيار أمامنا سوى العمل من خلال الإجراءات المتعارف عليها.

**السيد ندونغ مبا** (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، وأسوة بما فعله سفير الكويت، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لضحايا إعصار فلورنسا وغيره من الكوارث الطبيعية في أجزاء أخرى من العالم.

وأود الترحيب بممثلي اليابان وكوريا في المناقشة هذا الصباح. وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، كما أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية المفيدة.

في ٣٠ آب/أغسطس، اجتمع مجلس الأمن للاستماع إلى إحاطة بشأن تقرير منتصف المدة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وفي اجتماعه الأخير بشأن هذا الموضوع، انتهى المجلس إلى مناقشة الأسباب الكامنة وراء حجب التقرير وكذلك خلاف بعض الأعضاء حول جوانب معينة من مضمونه. وكما قلنا دائما، نعتقد أن أعضاء المجلس يعرفون أكثر من غيرهم الصعوبات التي نواجهها في الوفاء بولايتنا عندما نفتقر إلى الإجماع بين الأعضاء. ولذلك، فإننا ندعو إلى أن يكون عمل اللجنة واتخاذ قراراتها بتوافق الآراء. وينطبق الأمر نفسه على القضية قيد النظر – يجب أن نضمن أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلتزم وتطبق بدقة الجزاءات التي أقرها المجلس بالإجماع.

وبعد التطورات الباعثة على الأمل المتعلقة بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية التي أعرب عنها في نيسان/أبريل زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كيم جونغ – أون،، جنبا إلى جنب مع نظيره مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، ولاحقا في سنغافورة خلال اجتماع حزيران/يونيه مع دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والاتفاقات التي تضمنت مجموعة من المبادئ لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، فإن جمهورية غينيا الاستوائية يحدوها الأمل في احترام قادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للالتزامات المتفق عليها طوعا والتماس التعاون المستمر مع مجلس الأمن بغية الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن.

ونحن هنا لكي نفعل ما هو صواب، أي تعزيز السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، يجب أن نحترم المعلومات والشواغل التي يقدمها أي عضو في المجلس وأن نعكف على تحليلها فعلا. وفي الحالة قيد النظر، ستعمل جمهورية غينيا الاستوائية دائما على إعلاء القانون الدولي وعدم الانتشار النووي والتفاوض. وتلك العناصر توجه موقفنا دائما.

ويجب أن نتوصل إلى فهم فوري ومشترك للجوانب التي تأثر بها الجمود في المفاوضات التي عقدت في حزيران/يونيه ونيسان/أبريل بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على التوالي، بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

إن الأسلحة النووية في العالم، والكثير منها في حالة تأهب فوري، تعد بالآلاف. وإذا كنا نريد منع الانتشار النووي المتتالي، نحتاج إلى جهد دولي كبير وإرادة صادقة لتدميرها جميعا. هذا هو موقف جمهورية غينيا الاستوائية – لا بد من تدمير جميع الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل لكي يعيش العالم في سلام وهدوء دون خوف من التهديد المستمر الذي تشكله تلك الأسلحة.

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أكرر ما قاله ممثلا الكويت وغينيا الاستوائية، ونتقدم بالتعازي إلى كل من تأثر حول العالم بالأعاصير والفيضانات الأخيرة. وأعتقد أن ممثل الكويت كان محقا تماما عندما أشار إلى صلة ذلك بتغير المناخ. وهذا أحد الأسباب التي تقتضي مواكبة مجلس الأمن للتطورات المتعلقة بتغير المناخ. وأشكره على إثارة هذه النقطة.

استمعت بعناية بالغة إلى ما قاله الزملاء صباح هذا اليوم. ووحدة المجلس أساسية إزاء هذه المسألة، خاصة وأنه في مسائل أخرى، بما فيها تلك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، تعرضت تحركات المجلس للعرقلة بسبب عضو واحد في المجلس. لدينا فرصة كبيرة للغاية لتحسين الوضع الاستراتيجي في شبه الجزيرة الكورية. أظن أن ممثل السويد وصف هذه اللحظة بأنها مشهودة، وأعتقد أن هذا بالضبط هو الوصف الصحيح الذي ينبغي استخدامه. إن ما يحدث في شبه الجزيرة الكورية يمكن أن يؤثر على بلدَيّ الزميلين الجالسين إلى الطاولة، ولكن إذا

استطعنا التصرف بشكل سليم – إذا نجحنا في منع الانتشار في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – عندئذ يمكننا تحسين سلامة وأمن المنطقة والعالم بأسره.

قلتم، سيدتي الرئيسة، إن المجلس قد اعتمد جزاءات تاريخية، مبديا وحدة تاريخية. لدينا فرصة حقيقية للنجاح، وأنا أجد صعوبة بالغة في فهم السبب الذي يجعل أحدا، ولماذا أحد أعضاء المجلس، يعرض هذه الفرصة للخطر، بالنظر إلى ما هو على المحك. السفير الصيني أشار إلى خمسينيات القرن الماضي وإلى الحرب الباردة. ونحن لا نناقش كيفية حصول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأسلحة النووية، إلا أننا نتفق جميعا على أنه من الحيوي تحقيق نزع السلاح النووي هناك. سأعود إلى هذه النقطة في دقيقة واحدة، ولكنها مسألة خطيرة للغاية. فهي تخيم على المنطقة والعالم منذ خمسينيات القرن العشرين، وقد توحد المجلس مؤخرا في محاولة لمعالجتها. ونناشد جميع أعضاء المجلس ألا يعرضوا هذه الوحدة للخطر، بل أن يواصلوا الجهود.

وأريد أن أشكر وكيل الأمين العام على إحاطتها الإعلامية. وأعتقد أن هناك، كما قالت، بعض التطورات السياسية الهامة. ونرحب بالرحلة القادمة للرئيس مون جاي – إن، ونأمل أن تزيد من تشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات حاسمة نحو إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية. وأردت أن أضيف، في هذا السياق، أنه لا يوجد تكافؤ بين حيازة أسلحة الدمار الشامل والتهديدات باستخدامها وبين مختلف التدريبات العسكرية التعاونية الثنائية التي شهدناها بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا.

وأود أن أكرر ما قاله متكلمون آخرون قبلي في إشارتهم إلى أن قادتنا سيكونون هنا في الأسبوع القادم للمشاركة في أسبوع الاجتماعات الرفيعة المستوى. وستُناقش هذه المسائل الهامة. وسيتطلع الناس إلى المجلس أكثر من المعتاد ليروا قادتنا يضطلعون بمسؤولياتهم ويحققون الوحدة والتقدّم بحيث يمكن لمسألة أسلحة الدمار الشامل والانتشار النووي البالغة الأهمية هذه أن تُعالج على نحو سليم.

وأنتقل إلى الجزاءات، حيث تُستعرض جميع الأدلة المتصلة بتنفيذ الجزاءات بعناية، وتتحمّل الدول المجاورة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسؤولية خاصة. إن التدابير الجزائية المتفق عليها بالإجماع تفرّق بوضوح بين الأنشطة الاقتصادية المشروعة والمخالفات التي تستوجب الجزاء. وأرحب كثيراً بالضمانات التي حددها السفير الصيني اليوم.

ونحتاج بشكل خاص إلى رصد صادرات الفحم والنفط إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، للأسباب التي بينتموها، سيدتي الرئيسة، عند الكلام بصفتكم الوطنية. لقد أثبتت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها يمكن أن تبحث عن سبل مبتكرة لتجاوز الضوابط وانتهاك الجزاءات. ونؤيد تقييم الولايات المتحدة بأن السقف الذي أذن به مجلس الأمن للواردات من النفط المكرر قد انتُهك. ونحن بحاجة إلى توخي اليقظة إزاء هذا الجانب، الذي يشمل الشحن العابر من النفط المكرر الذي يُنقل من بعض السفن إلى سفنِ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عرض البحر. ويبين السقف الالتزام الدولي بالحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد. وندعو جميع الدول، ولا سيما بالنظر إلى مسؤولياتها النووية الخاصة، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، إلى ضمان التقيد بالجزاءات المتفق عليها.

وقد ذكرتم، سيدتي الرئيسة، فريق الخبراء وأشار إليه أيضاً عدد من الزملاء. ونرى أن من المهم أن يُقدَّمَ تقرير فريق الخبراء بشكله المعتاد. وقد أصدر الفريق تقريراً موسعاً ومدروساً جيداً، يوضح مدى التهرب من الجزاءات من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد وافق مجلس الأمن بالإجماع على مجموعة شاملة من القرارات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونشرُ هذه التقارير هو أحد الالتزامات التي وقعنا عليها جميعاً. ولذلك فإننا نتطلع إلى أن ينفذ جميع الزملاء في المجلس التزاماتهم

بدقة، وأود أن أشدد على أن التقارير المقدّمة من الفريق المستقل هي أداة أساسية للاضطلاع بتنفيذ الجزاءات على نحو كامل، وضمان أن يتم ضبط عمليات التهرب منها.

وفيما يتعلق قيادة الأمم المتحدة في كوريا، أتفق مع النقاط التي أثيرت بشأن الجانب التاريخي. كما قال عدد من الزملاء، إنها تركة من تسعينيات القرن العشرين وهي غير مألوفة بصورة كبيرة. ولا بدّ من التدقيق في جميع طلبات الشحنات من المواد في المنطقة المجردة من السلاح للتحقق من الامتثال للجزاءات. ومن الأهمية بمكان أن يستمر ذلك الاحتراز.

وقد جرى اتصال مهم جداً بين حكومتكم، سيدتي الرئيسة، وحكومة جمهورية كوريا، ولكن بيونغ يانغ، للأسف، لم تتخذ بعد خطوات حاسمة نحو نزع السلاح النووي الكامل بشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وستكون مناقشة المجلس الأسبوع المقبل فرصة سانحة هامة جداً ينبغي ألا تُهدر. وتلتزم المملكة المتحدة التزاماً كاملاً بالدعم والمساعدة في نزع السلاح النووي بأي طريقة في وسعنا. ويحدوني الأمل في أن نرى الأسبوع القادم وحدة قوية جداً للمجلس دعماً لهذا الهدف ولدعم تنفيذ الجزاءات بشكل كامل.

**السيد آدوم** (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على المبادرة إلى عقد جلسة الإحاطة الإعلامية اليوم عن حالة تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويشكر وفد بلدي أيضاً السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وعلى غرار الآخرين، أود أن أعرب باسم بلدي ووفد بلدي عن التعازي لحكومة وشعب الولايات المتحدة بشأن الآثار المدمرة للإعصار فلورنس الذي اكتسح بعض الولايات في البلد، بما في ذلك ولايتكم، سيدتي الرئيسة. وبصورة أعم، أود أن أعرب عن تعازي بلدي ووفد بلدي إلى جميع الشعوب التي عانت من عواقب تغير المناخ في الآونة الأخيرة. تؤكّد كل تلك العواقب مرة أخرى على الحاجة إلى إيقاظ وعينا الجماعي وإعداده لمكافحة هذه الاضطرابات في المناخ.

ترحب كوت ديفوار بالعلائم الدالة على الحل الذي ما فتئ يلوح في شبه الجزيرة الكورية. ومنذ بداية العام، تجسدت هذه العلامات في سلسلة من الأحداث الهامة، التي بلغت ذروتها في مؤتمر القمة التاريخي المعقود في ١٢ حزيران/يونيه في سنغافورة بين رئيسي الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. ومما لا شك فيه أن هذا الاجتماع سيبقى في الذاكرة على أنه الحدث الذي يجذب اهتمام المجتمع الدولي ويبعث ببارق أمل حقيقي، بالنظر إلى مخاطر المواجهة العسكرية التي يمكن أن تكون لها عواقب كارثية.

ويهنئ بلدي جميع المسؤولين عن تلك الإنجازات، ويتطلع باهتمام كبير إلى الاستنتاجات التي سيخلص إليها مؤتمر القمة الثالث الذي سيُعقد في غضون أقل من سنة بين رئيسي كوريا الشمالية والجنوبية، المقرر عقده من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر. وبناء على ذلك، تحث كوت ديفوار قادة البلدين على مواصلة السير على طريق الحوار وتُعرب عن أملها في أن يؤدي الاجتماع المقبل إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو التوقيع على معاهدة سلام بين البلدين، الأمر الذي من الواضح أنه يشكل خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يُعرب عن ارتياحه لفتح مكتب اتصال مشترك في ١٤ أيلول/سبتمبر، والذي يشكل معلماً هاماً على الطريق المؤدي إلى فتح بعثات دبلوماسية متبادلة.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء حالة الجمود في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، عقب تقديم تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن التقرير، الذي يؤيد عمل فريق الخبراء والذي كان نشره منتظراً

لمدة أسابيع، قد بات الآن مصدر خلاف بين بعض أعضاء اللجنة. وفيما يتعلق بعامل التجميع الرئيسي، يرى وفد بلدي أن من الضروري، لتحسين تنفيذ الفقرة ٥ من القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، أن يتفق جميع أعضاء مجلس الأمن على كيفية حساب كمية النفط المكرر الذي يُسمح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستيرادها خلال كل فترة ١٢ شهراً. إن عدم وجود توافق في الآراء بشأن هذه المسألة لن يعرقل التنفيذ الفعال للقرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) فحسب، بل سيكون له أيضاً أثر سلبي على التطورات في الميدان، مما يقوض الآمال في نزع مبكر للسلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

ولذلك تدعو كوت ديفوار جميع الأطراف إلى المشاركة في الحوار والصلح من أجل صون الوحدة التي لطالما سادت بين أعضاء المجلس بشأن مسألة كوريا الشمالية، ولا سيما أثناء إجراء التصويت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، الذي يعزز نظام الجزاءات. وبالإضافة إلى ذلك، يود بلدي الحفاظ على استقلال فريق الخبراء من أجل ضمان نزاهة وموضوعية تحقيقاته وأهمية توصياته.

إن التقارير الواردة من مصادر مختلفة وثابتة عن االنتهاكات المتكررة لنظام جزاءات مجلس الأمن من جانب كوريا الشمالية، من خلال عمليات نقل النفط غير المشروعة من سفينة لأخرى والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمعاملات المالية غير المشروعة، هي مدعاة للقلق الشديد. وهي تبيّن وجود ثغرات في آليات الجزاءات التي وضعت وتشير إلى حجم التحديات المتعددة التي يتعين التغلب عليها في التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات. ويود وفد بلدي أيضاً أن يُعرب عن قلقه إزاء تمديد المواعيد النهائية للنظر في استثناءات إنسانية.

وفي رأينا، من الأهمية بمكان تحقيق التوازن السليم بين تنفيذ الجزاءات والضرورات الإنسانية، حيث إن العديد من المنظمات الإنسانية دقت ناقوس الخطر في الآونة الأخيرة بشأن الحاجة إلى ضمان الأمن الغذائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد الجفاف الحاد.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام كوت ديفوار بتحقيق هدفنا المشترك الدائم المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل في شبه الجزيرة الكورية باعتباره شرطا مسبقا لا غنى عنه من أجل تحقيق التعايش السلمي بين دول المنطقة. ولذلك، يشجع بلدي جميع الجهات المعنية على إبداء التزامها الحازم للحفاظ على المكاسب لصالح السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

**السيد ميثا – كوادرا** (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن تضامننا وتعاطفنا مع ضحايا إعصار فلورنسا وغيره من الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم، التي أصبحت أكثر تواترا وشدة نتيجة لتغير المناخ.

ونود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة، والسيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

تلاحظ بيرو مع بالغ القلق التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الذي تشكله البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنها تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ونظام عدم الانتشار النووي، والقرارات المحددة لمجلس الأمن. ويجب التخلي تماما عن هذه البرامج والأنشطة ذات الصلة بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وريثما يحدث ذلك، يجب أن تظل الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن سارية المفعول وأن تنفذ على الصعيد العالمي. وبيرو تنفذها في نطاق ولايتها القضائية، وتعتقد أنه يجب أن يظل مجلس الأمن يقظا وأن يتصدى على النحو الملائم لأي حالة عدم امتثال محتملة، حيثما وجدت.

ونود التأكيد على وحدة مجلس الأمن والتزامه بشأن هذه المسألة. ونعلق أهمية كبرى على الحفاظ على هذه الوحدة

والالتزام الرامي إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

وفي الوقت نفسه، نثني على الدبلوماسية الرفيعة المستوى التي اتبعتها السلطات في جمهورية كوريا والولايات المتحدة بهدف بناء الثقة المطلوبة للتخفيف من حدة التوترات، والحد من خطر سوء التقدير أو سوء الفهم، وفي نهاية المطاف تحقيق نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، نشدد على أن نظام الجزاءات يعد أداة لجذب حكومة كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات، ولا ينبغي أن يؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية في البلد أو تقييد الوصول إلى المساعدة التي يحتاجها السكان المدنيون.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتباينات القائمة في الامتثال للقيود المفروضة على المنتجات النفطية المكررة، ونقلها إلى السفن الكورية الشمالية، يجب أن نعرب عن قلقنا، وأن نشدد على ضرورة الاحترام التام لأحكام القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧).

وفي الختام، نشيد بالعمل الذي قام به رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، زميلنا السفير فان أوستيروم، ونشدد على الحاجة إلى الحفاظ على استقلالية فريق الخبراء التابع للجنة.

**السيدة فرونيتسكا** (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن التضامن والتعاطف مع المتضررين من القوة المدمرة للإعصار الذي وقع في الولايات المتحدة والإعصار المداري في آسيا. ونقدم لهم دعمنا الكامل.

كما أود أن أتوجه بالشكر للسيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وأن أرحب بحضور زميلي الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا وكابان.

تمثل هذه الجلسة فرصة لإثبات وحدة مجلس الأمن وإرادته القوية لدعم تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولن تكون هذه التدابير فعالة ما لم تنفذها جميع الدول بصدق.

إن نظام الجزاءات يعمل لخدمة الغرض الوحيد المتمثل في الحد من السبل الممكنة لتمويل الأنشطة العسكرية غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفور التوصل إلى حل سياسي بشأن نزع السلاح النووي وبرنامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يمكن تخفيف التدابير التقييدية. ولكن، من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق، يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخاذ خطوات ملموسة تثبت إرادتها الحقيقية لإزالة الأسلحة النووية.

وتشعر بولندا بقلق بالغ أن بيونغ يانغ لم توقف أنشطتها النووية وبرامج القذائف التسيارية وتواصل تحدي قرارات مجلس الأمن بصورة متزايدة التعقيد. ويشمل ذلك عمليات النقل غير المشروعة من سفينة إلى أخرى للمنتجات النفطية، كما حاولت إمداد بلدان أخرى في الشرق الأوسط بالأسلحة والمعدات العسكرية، واستمرار الدبلوماسيين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إساءة استغلال وضعهم في الخارج، وغيرها من ممارسات التهرب.

ونؤكد مجددا موقفنا المتمثل في أنه، على الرغم من الصعوبات السياسية والقانونية، من الواجب على جميع الدول دون استثناء الامتثال للالتزامات الناشئة عن قرارات مجلس الأمن.

إن السلام في شبه الجزيرة الكورية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحوار. وقد رحبنا بالعملية الدبلوماسية المتعلقة بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، التي اتسمت بعقد مؤتمري قمة تاريخيين في بانمونجوم وسنغافورة في وقت سابق من هذا العام. ونتطلع إلى عقد مؤتمر القمة الثالث هذا العام بين زعيمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا، الذي يبدأ غدا في بيونغ يانغ. ونأمل أن يساعد هذا الحدث على تنشيط الحوار ومواصلته في شبه الجزيرة.

وتعرب بولندا عن كامل التأييد والشكر للسفير كاريل فان أوستيروم، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وفريقه على ما قاموا به من عمل شاق. ونقدر الجهود التي بذلها لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في عمليات اللجنة.

وتعتقد بولندا اعتقادا راسخا بأن عمل لجنة القرار ١٧١٨ يضطلع بدور أساسي في تحقيق نزع السلاح الشامل والذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه من شبه الجزيرة الكورية. ولذلك شعرنا بخيبة الأمل من أن تقرير منتصف المدة الذي أعده فريق الخبراء التابع للجنة لم ينشر بعد. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدنا منازعات ليست إجرائية فحسب، فيما يتعلق بصحة بعض الصياغات في التقرير. إن نظام الجزاءات المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للسلام والأمن الإقليميين والعالميين، وتؤدي تقارير فريق الخبراء دورا هاما في تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ونشعر بقلق بالغ إزاء وجود محاولات للتدخل بشكل نشط في الاستنتاجات الواردة في تقرير منتصف المدة بعدما تم تقديمها إلى اللجنة. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على استقلال فريق الخبراء ونزاهته من أجل التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات. ونعتقد أيضا أن مصداقية تقارير الفريق تقتضي، بمجرد وضعها، عدم التفاوض بشأن الحقائق. ولكل بلد الحق في الاختلاف مع الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق، غير أن ذلك ينبغي ألا يكون على حساب استقلال الفريق.

إن تقارير الهيئة، التي تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة، ينظر لها أغلبية الدول بوصفها المصدر الرئيسي للمعلومات المحايدة عن الحالة الراهنة لتنفيذ الجزاءات. ولذلك، فإنه من المهم تجنب الغموض في استنتاجات تقارير الفريق، حيث إن ذلك يمكن أن يترتب عليه آثار مدمرة على التنفيذ الفعال للجزاءات.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة عامة تتعلق بالإجراءات المعمول بها في عمل الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن.

وتثبت التطورات الأخيرة المتعلقة بلجنة ١٧١٨ أنه يجب على رؤساء لجان الجزاءات إبداء المزيد من المرونة في أنشطتهم. والمبادئ التوجيهية الحالية للهيئات الفرعية، التي تشكل تدابير أكثر تقييدا من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، كثيرا ما لا تترك مجالا لعمل الرئيس حتى بشأن المسائل الإجرائية. ويمكن بكل سهولة استخدام تلك الحالة لعرقلة عمل اللجان.

**السيد فان أوستيروم** (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما نشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

أود أن أكرر عبارات التعازي التي أعرب عنها لكم زميلي الكويتي، سيدتي الرئيسة، ولزملائنا من الصين والفلبين.

سأركز في بياني على ثلاثة جوانب: أولا، الجهود الدبلوماسية الجارية؛ وثانيا، ضرورة التنفيذ الكامل والفعال للجزاءات؛ وثالثا، عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء التابع لها.

وأود أيضا أن أرحب في مجلس الأمن بزميلينا من اليابان وجمهورية كوريا.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، تدعم مملكة هولندا المحادثات الدبلوماسية الجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويحدونا الأمل في اتخاذ خطوات أخرى خلال مؤتمر القمة المقبل بين الكوريتين وكذلك خلال مؤتمر القمة الثاني المحتمل بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وثمة تحديات معقدة واضحة ومتأصلة في تلك المحادثات، ولكن نعتقد أنه يجب ألا ندخر جهدا لتحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل والذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية.

ثانيا، فيما يتعلق بضرورة التنفيذ الكامل للجزاءات، يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخاذ خطوات هادفة للتصدي لشواغل المجلس. وهذه الشواغل مبينة في القرارات

ذات الصلة. وحتى تجري معالجة تلك الشواغل على النحو المناسب، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة ممارسة الضغوط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونعتقد إن من السابق لأوانه الحديث عن تخفيف الجزاءات. وعلاوة على ذلك، فإن التطورات الحالية تثير القلق. وأود أن أذكر بعض الأمثلة: أولا تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية لديها، التي لا تزال تشكل تهديدا عالميا؛ ثانيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل بنشاط التهرب من الجزاءات للمضي قدما في تنفيذ تلك البرامج؛ وثالثا، بعض البلدان لا تقوم بالتنفيذ الكامل للجزاءات.

وأود أن أقدم بعض الأمثلة الملموسة على ذلك. أولا، هناك زيادة في عمليات الشحن العابر غير المشروعة للمنتجات النفطية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ ثانيا، هناك استغلال مستمر للشركات الصورية والدبلوماسيين التابعين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتهرب من الجزاءات المالية؛ وثالثا، هناك محاولات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط. وتلك التطورات تثير بالغ القلق. ويجب أن تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي بأسره، ولا سيما جميع أعضاء المجلس. ولذلك فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التنفيذ الكامل والفعال لجزاءات الأمم المتحدة. وبصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، سأواصل بذل قصارى جهدي لتحقيق تلك الغاية مع فريقي.

وهذا ينقلني إلى النقطة الثالثة، وهي الدور الهام الذي تضطلع به لجنة ١٧١٨ وفريق الخبراء التابع لها في ذلك السياق. بعد آخر قرارات مجلس الأمن، أصبح نظام الجزاءات المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أشمل نظام للجزاءات حتى الآن، ومن المرجح أيضا أن يصبح الأكثر تعقيدا حتى الآن. وتضطلع اللجنة ١٧١٨ بدور حاسم الأهمية في تنفيذ القرارات من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة في حالات انتهاك الجزاءات بتوفير التوجيه والدعم لكافة أعضاء الأمم المتحدة والتقليل إلى أدنى حد من العواقب الإنسانية السلبية للجزاءات.

وأنشطة فريق الخبراء، وتحديدا تقاريره، تشكل حجر الزاوية في نظام جزاءات الأمم المتحدة المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن يتمكن فريق الخبراء من العمل بشكل كامل ومستقل. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تحترم تماما استقلال فريق الخبراء. وتكتسي تقارير الفريق أهمية حاسمة في اتخاذ القرارات في اللجنة والمجلس، وتقاريرها رئيسية من أجل إقامة علاقات تعاون مع البلدان الثالثة. ونشر تلك التقارير أمر هام لمواصلة ممارسة الضغوط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونعرب عن دعمنا لعمل الفريق. وفي إطار توسيع نطاق نظام الجزاءات، أصبحت مهمة فريق الخبراء أكثر صعوبة. ونود أن نؤكد على مدى أهمية أن يضطلع الفريق بعمله على نحو فعال ومأمون في استقلال كامل. ويجب كفالة سلامة فريق الخبراء.

وفي الختام، تدعم مملكة هولندا الجهود الدبلوماسية الجارية. ومن الضروري مواصلة الضغوط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال تنفيذ جميع الدول الأعضاء للجزاءات بشكل كامل. وتضطلع لجنة ١٧١٨ وفريق الخبراء التابع لها بدور هام في ذلك الصدد.

وأود أن أؤكد، كما فعل الآخرون، أهمية وحدة المجلس في تلك الجهود كافة. فالمجلس الموحد له أثر هائل. إن المخاطر كبيرة للغاية بحيث لا يمكن للمجلس أن يكون منقسما بشأن تلك المسألة.

**السيدة كوردوفا صوريا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نود أن ننضم إلى الآخرين الذين أعربوا عن تعازيهم لضحايا الكوارث الطبيعية التي وقعت خلال الأسابيع القليلة الماضية.

كما نشكر السيدة روزماري ديكارلو وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطتها الإعلامية.

تؤكد بوليفيا من جديد التزامها بعدم انتشار الأسلحة النووية وبالقضاء عليها ومنعها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك السياق، نهيب بكافة الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ إجراءات فورية من أجل القضاء على أسلحتها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه وفقا لقرارات مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) والقرارات اللاحقة. وفي ذلك السياق، دأبنا على تعزيز آليات التنسيق الوطنية بين المؤسسات حتى يصبح تنفيذها فعالا ويتماشى تماما مع ولاياتها. ونشدد أيضا على مؤتمر القمة الذي سيعقد في بيونغ يانغ غدا، ونأمل أن يكون خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بالالتزامات التي يجب الوفاء بها في إطار توافق الآراء.

ونكرر التأكيد على أن الجزاءات بالنسبة لبوليفيا يجب ألا تكون غاية في حد ذاتها، بل يجب أن تفضي إلى دفع الأطراف إلى طاولة المفاوضات وإجراء حوار شفاف تعطى فيه الأولوية إلى السعي إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع. ويساور وفد بلدي القلق من أن يؤثر فرض الجزاءات بشكل مباشر على شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي كما سمعنا في عدد من المناسبات قد عانى من أوجه نقص كثيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية والجوانب الأخرى.

ونعيد التأكيد على أهمية الامتثال لميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد مجلس الأمن بوصفه الجهاز القانوني الوحيد الذي يمكنه اتخاذ التدابير اللازمة لصون أو إعادة إرساء السلام والأمن الدوليين، وبذلك يستبعد أي إجراء أحادي الجانب. وفي ذلك الصدد، نعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل للتسوية عن طريق التفاوض بين الأطراف المفضية إلى نزع السلاح النووي لشبه الجزيرة الكورية بشكل كامل. وتحقيقا لهذه الغاية، نعرب عن سعادتنا حيال التقدم المحرز في الحوار بين الكوريتين، الذي بدأ بمؤتمر قمة ثنائي عقد في المنطقة الأمنية المشتركة بين رئيس كوريا الجنوبية مون جاي – إن ورئيس كوريا الشمالية كيم جونغ أون والذي اختتم بالتوقيع على إعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية في ٢٧ نيسان/أبريل.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه، منذ ذلك التوقيع، أحرز تقدم كبير في عملية التقارب بين الدولتين، مثل لم شمل الأسر الذي شجعته الدولتان والذي حدث في ٢٠ آب/أغسطس، حيث التقى أفراد ١٨٠ أسرة على الأقل مرة أخرى بعد أكثر من ٦٠ عاما من الانفصال قسرا في أعقاب الحرب الكورية.

وختاما نعرب عن تفاؤلنا حيال الاجتماعات والمحادثات بين الكوريتين، وفقا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتقارب بين السلطات العليا للطرفين ومؤتمر القمة الرفيع المستوى الذي عقد في سنغافورة في ١٢ حزيران/يونيه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما مكنهما من بذل جهود مشتركة تهدف إلى بناء نظام ينعم بالسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

ونحن نعتبر أن هذه الإشارات وغيرها بمثابة أهم الخطوات نحو تمهيد الطريق للتوصل إلى اتفاق سلام يمكن أن يضع حدا لهذا النزاع.

**السيد عمروف** (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن تعاطفنا مع جميع مَن عانوا من الأعاصير المدمرة هنا في الولايات المتحدة، في ولايتي كارولينا الشمالية والجنوبية، وكذلك في الفلبين والصين.

نشكر وفد الولايات المتحدة على عقد جلسة اليوم، كما نشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على عرضها القيّم

لأحدث المعلومات. كما يسرنا أن نرى زميلينا ممثلي كوريا الجنوبية واليابان على هذه الطاولة.

بما أن هذه هي أول جلسة علنية هذا العام بشأن هذه المسألة، أود أن أعرب بإيجاز عن موقف بلدي بشأن التطورات الجارية في شبه الجزيرة الكورية.

وعلى عكس ما حدث في الماضي، هناك هذا العام العديد من الأحداث التاريخية والإيجابية التي تثبت أهمية المسار المختار المتمثل في بذل الجهود السياسية والدبلوماسية. ويمكننا القول إن هذا لمثال نموذجي على روح إيجاد وتعزيز تدابير بناء الثقة، التي هي السبيل الأمثل والأكثر واقعية لحل المسائل الثنائية والمتعددة الأطراف.

وهذا هو بالضبط ما دعا إليه رئيس بلدي في الإحاطة المواضيعية رفيعة المستوى التي عقدها مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير بشأن عدم الانتشار وبناء الثقة (انظر S/PV.8160). وهو يرى أن هذا عنصر أساسي في الحفاظ على هيكل الأمن العالمي وتعزيز السلام. وهو مقتنع دائما بضرورة حل جميع النزاعات والمشاكل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل عن طريق بناء الثقة.

أود أن أذكر بأن الرئيس نور سلطان نزارباييف ركز أيضا على الحاجة إلى حل مسألة البرنامج النووي لكوريا الشمالية من خلال استعادة هذه العناصر المفقودة، ولا سيما بين الولايات المتحدة وروسيا والصين. ولا نود أن نرى العكس يحدث، الأمر الذي قد يبعث برسالة خاطئة.

لا بد من الحفاظ على الوحدة في المجلس واستخدامها لتحقيق المهمة المطلوب القيام بها: نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. تؤيد كازاخستان عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، المدعوة إلى تحقيق هذه المهمة عن طريق الوسائل السلمية والسياسية حصرا. ونقر بأن الجزاءات في هذا الصدد ليست إلا تدابير مؤقتة إلى أن يتم اتخاذ خطوات ملموسة ميدانيا بشأن التحقق من نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية.

ونسلم بأن عبء عمل فريق خبراء لجنة القرار ١٧١٨ هو الأوسع نطاقا والأكثر تعقيدا. ومن الجائز تماما أن يتسبب محتوى تقرير الفريق واستنتاجاته، في الوقت نفسه، ببعض الجدل والخلافات فيما بين الدول الأعضاء. نؤكد في هذا الصدد أنه ليس من المهم فحسب بل من الحتمي ضمان إثبات صحة جميع الوقائع والأدلة، فضلا عن البيانات الإحصائية. وهذا أمر بالغ الأهمية لوضع التوصيات المناسبة واتخاذ التدابير الأخرى.

أما بخصوص النقاط الخلافية التي تسببت في الخلافات فيما بين بعض أعضاء المجلس، فيحدونا الأمل في التوصل إلى تسوية سريعة على أساس الاحترام المتبادل والصبر. وعندئذ فقط يمكننا التوصل إلى فهم مشترك وحل شامل وعملي.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية اليوم هي أفضل بكثير وأكثر مواتاة من أي وقت مضى، وهي تدفعنا إلى التركيز أكثر على مواصلة تطوير النوايا الحسنة والانفتاح والتنازلات المتبادلة.

وتدرك كازاخستان، التي لديها خبرة ذاتية في عملية نزع السلاح، مدى تعقيد عملية نزع السلاح النووي. ولذلك، نأمل أن يتمكن الطرفان من البقاء متحليين بضبط النفس، ومضاعفة العزم والإرادة السياسية، وتسخير المهارات الدبلوماسية والموارد الاستثنائية من أجل النجاح في المضي نحو تحقيق شبه جزيرة كورية منزوعة السلاح النووي.

نحن ملتزمون التزاما راسخا بقضية نزع السلاح النووي، وعلى استعداد للإسهام بأكثر السبل البناءة في بذل كل الجهود الجماعية الممكنة في هذا الاتجاه.

**السيد أمدي** (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدتي الرئيسة، أشكركم على عقد هذه الجلسة، ونحن نعرب عن تقديرنا لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

أود أيضا أن أشارك زملائي في الإعراب عن عميق حزننا وتقديم تعازينا لكم، سيدتي الرئيسة، ولحكومة الولايات المتحدة وشعبها بالخسائر في الأرواح الناجمة عن إعصارفلورنسا. كما نتقدم بتعازينا إلى الصين والفلبين، ونعرب عن تعاطفنا مع الأسر التي فقدت أحباءها وقلوبنا معهم.

أود أيضا أن أرحب بزميلينا، ممثلي اليابان وجمهورية كوريا.

وأفهم بأنه أتيحت للمجلس الفرصة لمناقشة مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الشهر الماضي. لقد تابعنا جميعا التطورات التي أعقبت اجتماعات القمة التي عقدت مؤخراً والتي بعثت نتائجها فينا بعض الأمل في إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، والنهوض بالسلام في شمال شرق آسيا.

وقد تكون هناك بالفعل تحديات في مجال التنفيذ، ونحن ندرك أن هذا لن يكون بالمهمة السهلة. ونأمل في أن تتمكن جميع الأطراف المعنية من المحافظة على الزخم الذي تولد مؤخرا بهدف إيجاد حل شامل وسلمي ودبلوماسي وسياسي لمسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

يجب أن يواصل المجلس دعم هذه المساعي. في هذا الصدد، تثلج الصدر المحادثاتُ بشأن عقد مؤتمر قمة للمتابعة بين رئيسي الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك الخطط لعقد اجتماع قمة ثالث بين الكوريتين.

في غضون ذلك، يظل تنفيذ نظام الجزاءات يكتسي أهمية بالغة. لقد لاحظنا من تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء الصادر مؤخرا أن هناك ثغرات في مجال التنفيذ فيما يتعلق بالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، لا يزال عمل فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) يسهم بشكل كبير في التنفيذ التام لقرارات المجلس. وهذا يستدعي التعاون المستمر من جانب الدول الأعضاء وتقديم الدعم لعمل فريق الخبراء.

وأخيرا، لا يزال الحفاظ على وحدة المجلس في معالجة مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمرا ذا أهمية بالغة. ينبغي أن نواصل تشجيع الحوار والسعي إلى إيجاد حل دبلوماسي شامل، تحقيقا للهدف النهائي المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

**السيد نيبينزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أنا أيضا، شأني شأن زملائي، أن أبدأ بتقديم خالص التعازي إلى جميع الذين عانوا من آثار الكوارث الطبيعية في الولايات المتحدة والصين والفلبين.

كما أود أن أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

السيدة الرئيسة، لقد اقترحتم أن نعقد جلسة مجلس الأمن اليوم بصيغة مفتوحة. وهذا أمر أفضل، لأننا أردنا أن نسترعي الانتباه إلى أن روسيا والصين وأعضاء آخرين في مجلس الأمن، بما أنه تم إحراز تقدم في المصالحة بين الكوريتين، قد حاولوا في مناسبات عديدة، الشروع في رد فعل إيجابي من أي نوع من جانب مجلس الأمن على تلك الأحداث. وأود أن أذكر أنه قبل ستة أشهر كنا نلتقي في بعض الأحيان مرتين في الأسبوع لمناقشة إطلاق بيونغ يانغ لقذيفة تسيارية أخرى. ولكن اليوم. نحن بالفعل الحديث عن إمكانية توقيع معاهدة سلام وتقارب نهائي بين الجنوب والشمال.

وأود من الوفد الأمريكي أن يوضح لنا ولجميع أعضاء الأمم المتحدة لماذا تعارض إصدار المجلس بيانا رئاسيا دعما

لهذه التطورات الإيجابية. إنها تعرقل حتى رد فعل من قبيل مواد صحفية وترفض إصدار بيان إيجابي من أي نوع.

لقد ذكرنا مرارا وتكرارا أننا نؤيد تماما عملية التفاوض التي بدأت في بداية هذا العام بين الطرفين المعنيين. كما ترحب روسيا بما تحقق بالفعل: الحد من النشاط العسكري وإقامة الاتصال المباشر بين قادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا والولايات المتحدة.

لقد تم افتتاح مكتب اتصال بين الكوريتين قبل عدة أيام في كايسونغ. نأمل أيضا في تحقيق نتائج ناجحة في مؤتمر القمة المقرر أن يبدأ غدا في بيونغ يانغ بين زعيمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا.

وفي الوقت نفسه، نشهد اليوم أن المفاوضات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة تواجه على أقل تقدير بعض الصعوبات. إن عملية التفاوض هي طريق ذو اتجاهين. وفي دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، أو في أي قرن، في هذا الخصوص، من المستحيل التوصل إلى اتفاق إذا لم يقدم أحد الطرفين أي شيء مقابل مطالبه.

لا يشك أحد في حقيقة أن برنامج القذائف النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو برنامج غير مقبول. ومع ذلك، ما الذي يمكن توقعه عندما يُطلب من بيونغ يانغ أن تمتثل دون قيد أو شرط لجميع الشروط في ظل وعود جوفاء؟ وقد أتيحت الفرصة للعالم بالفعل للتفكير في تكلفة هذه الوعود خلال شهر أيار/مايو، عندما قررت إدارة الولايات المتحدة الحالية أن الاتفاقات التي توصلت إليها الإدارة التي سبقتها في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة كانت سيئة، واتخذت قرارها الأحادي بالانسحاب منها. وبالتالية، تم النكث بجميع الوعود التي قطعت للمجتمع الدولي وطهران.

ويجب أن يبدأ مسار نزع السلاح النووي بتعزيز تدابير بناء الثقة. وعلى سبيل المثال، قد يكون أحد هذه التدابير هو توقيع معاهدة سلام لإنهاء الحرب في كوريا. ونرى اقتراب بيونغ يانغ وسول من تحقيق هذا الهدف. ولا يمكن أن تكون التدابير التقييدية التي تفرضها قرارات مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غاية في حد ذاتها. بل يجب أن تكون أداة لإشراك البلد في مفاوضات بناءة. ومن المستحيل حل المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية من خلال الجزاءات والضغط على بيونغ يانغ فحسب. فلا يمكن للجزاءات أن تحل محل الدبلوماسية.

وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، فاقم وفد الولايات المتحدة عن قصد التوترات المتعلقة بمسألة تقديم تقرير مؤقت إلى فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية، ورغبت من وراء ذلك استخدام المجلس لفرض وجهة نظرها الخاصة بالحالة، على المجتمع الدولي. وكما كان الحال دائمًا مع زملائنا الأمريكيين مؤخراً، أصبحت هذه الجلسة اليوم جلسة بشأن الاتحاد الروسي، وليست جلسة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

يقال إن الاتحاد الروسي يحاول ممارسة الضغط على فريق الخبراء. ونود أن نضع حدا لهذه التلميحات مرة واحدة وإلى الأبد. وفي الواقع، فإن عمل الفريق، الذي أصبح، لأسباب خارجة عن نطاق سيطرته مسيسا بشكل متزايد، أضحى مرهونا برؤية واشنطن العاصمة. وينبغي أن يسترشد الفريق بمبادئ الموضوعية والنزاهة. وللأسف، لم تستوف النسخة الأولى من الوثيقة التي أعدها الفريق، هذه المعايير. وفي هذا الصدد، قدمنا نحن وأعضاءُ اللجنةِ الآخرون بعض الملاحظات التي أخذها فريق الخبراء بعين الاعتبار بصورة مناسبة أثناء إعداد التقرير لمجلس الأمن. وينص النظام الداخلي للجنة على إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن مضمون التقارير. ويتعين ألا يرى المجلس

نية سيئة في حقيقة اهتمام الدول الأعضاء بالقسم الوارد في التقرير المتعلق بالدول الأعضاء المعنية. وقد سألنا الخبراء أسئلة مهمة. ومن المنطقي تماماً إدراج الإجابات التي قدمناها في التقرير. لكن في هذه الحالة، حدث العكس تماماً.

لقد ظل الاتحاد الروسي ثابتا في ردوده المنطقية جدا على الأسئلة التي أرسلها الفريق، بما في ذلك ردوده على الاتهامات التي وجهت إلينا اليوم بشكل منتج من جانب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة. ولم تؤخذ وجهات نظرنا بعين الاعتبار. وبالتالي، من غير المستغرب أن نؤكد على ضرورة أن ينعكس موقفنا في الوثيقة. وأود أن أؤكد من جديد أن هذه لم تكن محاولة للضغط على فريق الخبراء؛ لقد تم القيام بذلك وفقا للنظام الداخلي للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وآمل ألا يشكك أي عضو في المجلس بحقيقة أنه إذا تم توجيه اتهامات، فينبغي إدراج الردود عليها بنفس القدر من الشفافية كذلك، على قدم المساواة معهم. وهذا بالتحديد هو سبب إصرار الوفد الروسي على أن يُراعى موقفه وأن ينعكس في التقرير المذكور.

وبعد مفاوضات صعبة، نعتقد أنه تم التوصل إلى حل وسط. أود أن أؤكد على أنها كانت محادثة شاقة جد، ولكن في كل مرحلة من مراحل المفاوضات، من التوصل إلى نفاهم مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الوفد الأمريكي الموقر. وفي بيانها العاطفي، لم تبلغ الممثلة الدائمة للولايات المتحدة المجلس بأنه تم التوصل إلى حل وسط بموافقة خبرائه أيضا. ما الذي تغير في اليوم التالي عندما سحبتيه؟ وآمل أن يفهم الجميع أن الوضع على هذا النحو هو أن وفد الولايات المتحدة هو الذي حال دون تقديم تقرير فريق الخبراء إلى مجلس الأمن. ويمنع هذا الوفد الآن نشر تقرير مستقل عن حالة تنفيذ الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية لأنها تمنع نشرالنسخة الجديدة.

وأؤكد أنه تم توقيعه من قبل فريق الخبراء بأكمله، بما في ذلك الخبير الأمريكي. هل يمنع وفد الولايات المتحدة تجسيد الآراء التي لا تتوافق مع موقفه في هذه الوثيقة؟. وفي هذا الصدد، يجب طرح السؤال التالي، ألا يمارس وفد الولايات المتحدة حاليا ضغوطا مباشرة على الفريق بمطالبته بتغيير رأيه المستقل بشأن لتقرير الذي سيقدم إلى مجلس الأمن؟ الكرة الآن في ملعب الولايات المتحدة. وهي تعرض المسألة على أنها سابقة مشينة وتدعي أنها تنتهك المركز المستقل للفريق. ومع ذلك، فإن الوضع هو عكس ذلك تماما. يعد إدخال تغييرات في تقارير مختلف أفرقة الخبراء ممارسة طبيعية تماما في أعمال الهيئات الفرعية للمجلس. ونود أن نشدد على أنه لا يوجد أحد يقوض استقلال الخبراء، ولكن دعونا لا ننسى أنه لا يعمل في فراغ. إننا بحاجة إلى تجنب الحالات التي لا تؤخذ فيها طلبات الحكومات المشروعة في الحسبان. واسمحوا لي أن أكرر بعض النقاط.

أولا، فيما يتعلق بحاملة النفط باتريوت، ذكر فريق الخبراء نفسه أنها لا تنتهك نظام الجزاءات. وهذا التصريح وارد في المسودة الأصلية للتقرير. ثانياً، من غير الصحيح الزعم أننا قمنا بإزالة القسم المتعلق بالانتهاكات التي ارتكبتها شركة روسية. إن هذه كذبة بقيت في التقرير بدون تغيير، لكنها لا تظهر الآن إلا في المرفق السري مع بعض التفاصيل الإضافية. ثالثًا، طلبنا معلومات وأدلة إضافية وتأكيدًا من الولايات المتحدة بشأن قضايا الحصص والتمويل لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاتحاد الروسي. ولا نزال ننتظر تلك المعلومات. لقد انتظرنا شهرين للحصول على معلومات بشأن مسألة الحصص وأربعة أشهر للحصول على معلومات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. من يخدع المجتمع الدولي؟ ومن الذي ينشر الأكاذيب؟.

فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يسعنا إلا أن نوجه الانتباه إلى

التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة. ومنذ بعض الوقت، ما يسمى قيادة الأمم المتحدة، ودعونا لا ننخدع بالاسم؛ إنها بنية عسكرية، تقودها الولايات المتحدة في المنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتين، وتستخدم اسم المنظمة كغطاء، حالت دون اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ الربط بين الكوريتين من خلال استعادة حركة السكك الحديدية. غير أن الربط بين السكك الحديدية للشمال والجنوب يعتبر أحد الاتفاقات المركزية بين الكوريتين الوارد في إعلان بانمونجوم من أجل السلام والازدهار وتوحيد شبه الجزيرة الكورية. وعلى حد علمنا، لم تسمح ما يسمى بالقيادة للأخصائيين من كلا الجانبين بمراقبة حالة السكك الحديدية. وبطبيعة الحال، أوردت الصحافة تعليقات سلطت الضوء على حقيقة أن الأمم المتحدة كانت، كما يُزعم، تمنع تنفيذ مشاريع مشتركة بين الكوريتين.

إننا نشكركم سيدتي الرئيسة، على تحليلكم الاقتصادي المتعمق للقضايا التي تواجه الشرق الأقصى الروسي. وفي هذا الصدد، أود أن أذكركم بأن التعاون بشأن النقل بالسكك الحديدية، بما في ذلك مشروع خاسان – راجين الثلاثي، لا يشمله نظام الجزاءات، بما في ذلك القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧). وبدلاً من إنشاء حواجز على الطرقات، ينبغي للمجلس تعزيز الحوار بين الكوريتين. ومع ذلك، فإن واشنطن العاصمة على استعداد للتضحية بكل آمال الحوار بين الكوريتين لتحقيق مصالحها الانتهازية. وما هي قيادة الأمم المتحدة، هل هي نظير لجدار برلين في القرن الحادي والعشرين؟ إن ما تقوم به الولايات المتحدة يمكن اعتباره انتهاكا طبقا لمسؤوليات مجلس الأمن بموجب جميع قرارات مجلس الأمن التي تسعى إلى التوصل إلى تسوية للقضية الكورية الشمالية من خلال الحل الدبلوماسي والسياسي السلمي.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الخطوات تتوافق تماما مع ما يسمى بسياسة ممارسة أقصى قدر من الضغط على بيونغ يانغ. وهنا، تزداد الولايات المتحدة عدوانية في محاولتها لإخضاع المجلس الأمن. وأحيانا يسود لدينا انطباع بأن واشنطن العاصمة بدأت تخلط بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس الأمن القومي للولايات المتحدة، وجلسة اليوم ليست استثناء.

كما نود أن نوجه الانتباه إلى مركز ما يسمى بقيادة الأمم المتحدة في كوريا. فقائد تلك القوات هو أيضا قائد القوات المسلحة للولايات المتحدة في كوريا، فضلا عن قيادة القوات الموحدة لجمهورية كوريا والولايات المتحدة. فمن وجهة نظر القانون الدولي، عندما صارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا عضوين كاملي العضوية في الأمم المتحدة في عام ١٩٩١، فإن الحفاظ على مؤسسة من شاكلة قيادة الأمم المتحدة في كوريا، التي تضع الأمم المتحدة على الجانب المحارب في الحرب الأهلية، هراء قانوني. ويجب علينا، في الظروف الراهنة – إذ تعلن جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسميا عن اعتزامها منع وقوع نزاع جديد بين الكوريتين وتدعوان إلى إعلان لنهاية الحرب في شبه الجزيرة الكورية وتوقيع معاهدة سلام – أن نحلل أهمية دور قوات قوة الأمم المتحدة، التي أنشئت، كما نعلم جميعا، بموجب القرارين ٨٤ (١٩٥٠) و ٨٥ (١٩٥٠)، اللذين اتخذا على ضوء خلفية تاريخية خاصة.

فقد قاطع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية جلسات المجلس، في حين احتلت سلطات الكومينتانغ مقعد جمهورية الصين الشعبية. وفي الواقع، فإن القيادة الموحدة لا تمت بأي صلة إلى الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي لنا أن ننظر في سحبها، وفقا لمقررات الدورة الثلاثين للجمعية العامة، التي مهدت، على سبيل المثال، للحل المحتمل للقيادة بحلول عام ١٩٧٦ واستبدالها بقوات حدود كورية في حال مواصلة تطبيع الحالة في شبه الجزيرة.

وينبغي استخدام مؤسسات وآليات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لدعم عمليات التسوية، لا لإعاقتها. والهدف المشترك لجميع الدول المعنية هو ضمان التسوية السلمية للمسائل

المتصاعدة في المنطقة، بما في ذلك المسألة النووية، عن طريق الحوار والترتيبات المتفق عليها. ويتماشى تطوير التعاون المشترك بين الكوريتين مع ذلك الهدف، ويسهم في تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، ويؤكد الالتزام الذي تعهدت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بداية العام بتطبيع العلاقات مع البلدان المجاورة ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

ونشدد على أنذلك التعاون ينبغي ألا ينتهك أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا تشكل المناقشات بشأن مشاريع التعاون المستقبلي وترتيب الجهود البحثية على النحو الواجب انتهاكا لها. ولا ينبغي لمجلس الأمن وقراراته أن تعوق التقارب بين الشمال والجنوب، بل ينبغي له أن يعززه. إننا ندعو أعضاء المجلس إلى النظر في وضع شروط خاصة في اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) لاستثناءات مؤقتة من نظام الجزاءات من أجل تنفيذ مشاريع التعاون المشترك بين الكوريتين. وفيما أعلم يتفق كلا جانبي خط تعليم الحدود العسكرية مع تلك الفكرة.

إن لجنة الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مثال واضح على ما يقود إليه السلوك التدميري لبعض أعضائها. فيبدو أن الولايات المتحدة تنظر إلى اللجنة كنوع من أنواع الأندية ويقصد بها معاقبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تعنتها في المفاوضات. ومن المناسب جدا، تحت غطاء الاسم الجماعي لمجلس الأمن، محاولة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في اتصالاتها الثنائية. فواشنطن العاصمة ترفض بصورة منهجية السماح للدول الأعضاء والمنظمات الدولية بإقامة روابط إنسانية ودبلوماسية ورياضية في بيونغ يانغ، على الرغم من أنه لا علاقة لها بالبرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية. والطلبات المرسلة من زملائنا الأمريكيين غير مبررة بأي حال من الأحوال، إذ أنه قصد بها أن يتم قبولها كحقيقة مطلقة من قبل الدول الأعضاء الأخرى.

وهي تجعل من المستحيل على اللجنة اتخاذ أي قرار بتوافق الآراء، حتى وإن كان ذا طابع تقني.

وفي الختام، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، ونشدد مرة أخرى على أن السعي إلى مسار دبلوماسية سياسي مقبول من الطرفين هو السبيل الوحيد الممكن لإيجاد حل سلمي للمشاكل في شبه الجزيرة الكورية ولوضع آليات قوية للأمن في شمال شرق آسيا، الأمر الذي يصب في مصلحة جميع بلدان المنطقة. بيد أن فرض الجزاءات والضغط على بيونغ يانغ من دون مراعاة لمصالحها المشروعة يجعل من المستحيل تحقيق ذلك. ومرة أخرى، أسترعي الانتباه إلى أن ذلك هو السياق الذي وضعت فيه روسيا والصين خارطة الطريق من أجل تسوية الحالة في شبه الجزيرة الكورية وأنه، على الرغم من النكسات التي تعرضت لها، يجري الآن تنفيذها كأمر واقع.

ويقف الجانب الروسي على أهبة الاستعداد لتعزيز التفاعل الوثيق مع جميع البلدان المعنية من أجل كفالة السلام والاستقرار في المنطقة والتوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة في شبه الجزيرة الكورية على أساس مفاوضات عادلة وغير تمييزية بمشاركة جميع الدول المعنية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

> ”أنكر، شتت الانتباه واكذب“. لقد سمعنا نفس تلك الأغنية مرات عديدة من قبل – سواء لمساعدة نظام الأسد بالأسلحة الكيميائية، أو محاولة قتل السيد سكريبال وابنته بعامل خطير مؤثر على الأعصاب في المملكة المتحدة، أو التدخل في الانتخابات في الولايات المتحدة – الذي، بالمناسبة لم يكن ناجحا – أو الغش في اتفاقات الجزاءات والانكشاف. فقد أصبح الغش والكذب والسلوك المارق هو المعيار الجديد للثقافة الروسية. وقال السفير الروسي: ”لا أحد ينكر فريق

الخبراء”. وأفهم من ذلك أننا يمكن أن نفترض أنه سيتيح الفرصة لنشر التقرير الأصلي لفريق الخبراء.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

**السيد تشو تاي – يول** (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئاسة الولايات المتحدة على عقد جلسة اليوم وعلى إتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة في المناقشة بشأن هذه المسألة الهامة. وأود كذلك أن أشكر وكيلة الأمين العام، روزماري دي كارلو، على إحاطتها الإعلامية. وأود كذلك أن أردد عبارات التعازي لضحايا إعصار فلورنس وضحايا الكوارث الطبيعية الآخرين في الصين والفلبين.

لقد مضت ١٠ أشهر منذ أن أدليت بآخر بيان لي في جلسة مجلس الأمن المعقودة لمناقشة المسألة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.7996). وحدثت، منذ ذلك الحين، تغيرات مثيرة في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا. فقد أتاحت الألعاب الأوليمبية الشتوية بفي يونغ تشانغ في شباط/فبراير الفرصة التي كانت تشتد الحاجة إليها من أجل نزع فتيل التوترات في شبه الجزيرة الكورية، ولم يفوت القادة في الكوريتين معا والولايات المتحدة اغتنامها.

ونتيجة لذلك، عقد مؤتمرا القمة بين الكوريتين، في بانمونجوم في نيسان/أبريل وأيار/مايو، على الترتيب، بعد توقف دام ١١ سنة، وعقد أول مؤتمر قمة على الإطلاق بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سنغافورة في حزيران/يونيه، فتح فصلا جديدا في العلاقات بين البلدين. وقد غيرت تلك التطورات مناخ الجغرافيا السياسية الإقليمية من مناخ يتسم بتصاعد التوترات إلى مناخ يتسم بالجهود الدبلوماسية.

وقد تحقق ذلك التحول من خلال الجمع على نحو مدروس جيدا بين أدوات دبلوماسية. فقد كان مجلس الأمن والمجتمع الدولي متحدين في التنفيذ الكامل لنظام جزاءات مجلس الأمن، موجهين رسالة واضحة إلى بيونغ يانغ بأن سعيها إلى برنامج للأسلحة النووية لن يكون مقبولا على الإطلاق. وفي الوقت نفسه، أبقي على باب الحوار مفتوحا لإعادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات. وقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور قيادي في جهودنا لتحقيق تلك الغاية، التي حظيت بدعم كامل من البلدان الرئيسية في المنطقة وأعضاء مجلس الأمن على وجه الخصوص. وأود أن أشيد كذلك بعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، تحت القيادة القديرة لزميلنا الهولندي، وفريق الخبراء في ذلك الصدد.

وأود أن أشدد على أننا بحاجة إلى العمل على الاستفادة القصوى من الزخم الذي تحقق بشق الأنفس من أجل إجراء مفاوضات للتوصل إلى حل دبلوماسي، حتى نحقق النزع الكامل لسلاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي. وذلك بالضبط ما ظلت جمهورية كوريا تعمل لتحقيقه، بتشاور وثيق مع الولايات المتحدة، خلال الأشهر العديدة الماضية. وقد أخذ الرئيس مون والرئيس ترامب زمام المبادرة بنفسيهما وانخرطا بشكل مباشر في العملية.

وسيقوم الرئيس مون جاي – إن، في إطار تلك العملية، في غضون ساعات، بزيارة بيونغ يانغ للمشاركة في مؤتمر القمة الثالث له بين الكوريتين. ومن المتوقع أن يضفي مؤتمر القمة طاقة متجددة على العملية الدبلوماسية الحالية. ونأمل ونتوقع أن يتم تحقيق تقدم هام خلال اجتماع القمة في بيونغ يانغ، الأمر الذي يساعد بدوره على استئناف المفاوضات المتوقفة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، تؤكد حكومة بلدي من جديد أنها سوف تعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لضمان التنفيذ الكامل

لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إذ نسعى إلى تنفيذ إعلان بانمونجوم الصادر في ٢٧ نيسان/أبريل من أجل السلام والازدهار وتوحيد شبه الجزيرة الكورية. وما من شك في أن الطريق أمامنا سيكون وعرا. ويجب علينا السعي نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في النزع الكامل لسلاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي بالصبر والمثابرة، وقبل كل شيء، بموقف موحد وبالتضامن.

وفي القيام بذلك، علينا أيضا أن نتأكد من أن تنفيذ الجزاءات والالتزام بها يكمل ويعزز كل منهما الآخر، وأنهما يعملان معا في تناغم. والثقة المتبادلة أساسية لإحراز تقدم في المفاوضات. ولذلك، نحتاج أيضا إلى بذل الجهود لتهيئة بيئة مؤاتية للمضي قدما بعملية المفاوضات عن طريق بناء الثقة تدريجيا وبإطراد. والحوار الجاري بين الكوريتين سيساعد على تهيئة بيئة كهذه، ونتطلع إلى استمرار دعم المجتمع الدولي لتلك الجهود من جانبنا.

وإذ نضع في اعتبارنا ذلك الهدف المشترك، والحاجة إلى نهج موحد لتحقيقه، لا بد لي أن أشير إلى أن المناقشة العلنية للوضع القانوني لقيادة الأمم المتحدة أو إجراءاتها بشأن مسألة معينة ليست جزءا من جدول الأعمال، خصوصا في هذا الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن، تبدو غير مناسبة نوعا ما.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن أملي الصادق في أن تغتنم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الفرصة السانحة لكفالة أمنها ومستقبل مشرق من خلال الانخراط بجدية في المفاوضات وإثبات التزامها بنزع السلاح النووي باتخاذ مزيد من الخطوات المجدية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد بيشو** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا ومواساتنا للضحايا وأسر من تضرروا من الكوارث الطبيعية التي ضربت الولايات المتحدة والفلبين والصين وبلدان أخرى مؤخرا. وكأمة تعاني من الكوارث الطبيعية في كثير من الأحيان، تشعر اليابان بتضامن قوي للغاية مع الضحايا وذويهم.

أستهل ملاحظاتي اليوم بالإعراب عن الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة، ولوكيل الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

لقد شهد العالم اجتماع قمة تاريخي بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. واليابان ترحب بذلك التعهد، ويحدوها أمل كبير في أن يؤدي الزخم إلى حل المسائل النووية والقذائف وعمليات الاختطاف. نحن الآن في منعطف حرج. واليابان تأمل أن تغتنم كوريا الشمالية هذه الفرصة وتتخذ خطوات ملموسة لتحقيق تفكيك جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بجميع النطاقات بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، على النحو المطلوب بموجب مجموعة القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. ونعتقد أن هذه الخطوات وحدها ستساعد كوريا الشمالية على تحقيق مستقبل مشرق.

وفي تعاملنا مع كوريا الشمالية، يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالكامل، وعلى كوريا الشمالية أن تفهم أنه لا توجد طريقة أخرى خلاف تغيير سياستها. ويجب ألا نتردد في تصميمنا هذا.

وأود أيضا أن أشدد على أن الآن ليس وقت تخفيف أو رفع أي من الجزاءات. وإن كانت كوريا الشمالية تعتقد أن بإمكانها تخفيف الجزاءات مع الاحتفاظ بأسلحتها النووية، سيقلل ذلك بالتأكيد من الحافز لكوريا الشمالية على تحقيق نزع السلاح النووي الكامل. ولن تدخر اليابان جهدا لكفالة فعالية قرارات

مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن نحافظ على تضامن المجتمع الدولي لوقف أنشطة التهرب من الجزاءات.

وفي هذا الصدد، تشارك اليابان رأي الولايات المتحدة أن كوريا الشمالية قد انتهكت الحد الأقصى السنوي للمنتجات النفطية المكررة لعام ٢٠١٨، المنشأ بالقرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧). ومن المهم أن تتوقف جميع الدول الأعضاء فورا عن توريد المنتجات النفطية المكررة إلى كوريا الشمالية. وستعمل اليابان عن كثب مع البلدان المعنية، بما فيها الولايات المتحدة. وكما أعلن بالفعل، فإن بعض البلدان، ومنها اليابان والولايات المتحدة، تشارك في جهود الرصد والمراقبة للأنشطة البحرية غير المشروعة، بما في ذلك عمليات النقل من سفينة إلى أخرى، مع نشر طائرات الدوريات في اليابان.

وبغية تحقيق حل شامل للمسائل المتصلة بكوريا الشمالية، نطلب من مجلس الأمن أن يحافظ على وحدته في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا. كما ينبغي ألا نغفل عن قضيتنا المشتركة المتمثلة في تحقيق نزع السلاح النووي الكامل لكوريا الشمالية، وألا نسمح بتحدي سلطة المجلس ذاتها بصرف انتباهنا بعيدا عن المحاولات المغرضة لانتهاك نظام الجزاءات القائم. وستواصل اليابان تسريع الجهود لضمان تنفيذها على نحو فعال، بالتعاون مع جميع البلدان.

أخيرا، نأمل مخلصين أن يؤدي اجتماع القمة بين الكوريتين الذي سيعقد هذا الأسبوع إلى اتخاذ إجراءات ملموسة نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد نيبنزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سيدتي الرئيسة، لقد أسأتم فهمي. نحن على استعداد للموافقة على نشر تقرير يعكس الشواغل الروسية بشكل موضوعي. وأود مرة أخرى أن أسترعي انتباهكم إلى حقيقة أنكم أنتم من يمنع نشره. ولا توجد نسخة أخرى من التقرير بخلاف ما نقله فريق الخبراء إلى مجلس الأمن، وهو ما حجبتموه. ولذلك، سيدتي الرئيسة، عندما تطلبين العودة إلى النسخة الأصلية، فأنتم من يمارس الضغط على فريق الخبراء.

ربما لم تستمعي إلي باهتمام كاف، سيدتي الرئيسة، أو ربما كُتِب بيانك الآخر سلفا. الأكاذيب والإنكار في بياننا الذي وددتم الإشارة إليه كثيرا في الآونة الأخيرة، فضلا عن التلميحات الأخرى التي وجهت بلا حياء ضد بلدنا، كانت غائبة عن بياننا. ما فعلناه هو تبيان أسباب موافقتنا، بوضوح تام وبكثير من التفصيل، إلى جانب خبراء آخرين، بمن فيهم خبراء أمريكيون، على أن يتضمن التقرير التغييرات التي تعكس مخاوفنا. هذا بيان بسيط بالحقيقة. وما تحاولين عمله هو تعمد إسناد سوء النية السياسية. ولدي أيضا طلب منكم، سيدتي الرئيسة: يرجى رفع الحجب عن تقرير فريق الخبراء، والتأكد من أنه سيرى النور.

*رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.*